دعم ومساندة استثنائية من الرئيس السيسى للتسهيلات الضريبية



المأموريات والمراكز والمناطق الضريبية بدأت تنفيذ قوانين «التيسيرات الضريبية» بحوافز استثنائية

وزير المالية: تطبيق دقيق لما أعلناه ومتابعة مستمرة.. لاستعادة ثقة الممولين

خدمات ضريبية عادلة ومُحفِّزة للجميع.. «معًا نبدأ صفحة جديدة.. ثقة.. شراكة.. ومساندة»

نطبق الآن حلولًا غير تقليدية لإنهاء المنازعات الضريبية وغلق «الملفات القديمة»

«الفحص بالعينة» لكل المراكز الضريبية من الموسم الحالى.. ومقابل التأخير لن يتجاوز «أصل الضريبة»

توسيع القاعدة الضريبية بتخفيف العبء والتكلفة والتحفيز على التسجيل «نقطة ومن أول السطر»



أقول لزملائى من العاملين بالضرائب:

نثق فى كفاءتكم وقدرتكم على بناء حالة إيجابية جديدة مع الممولين

تواصلوا معهم بشتى الطرق.. وكلّموهم بشكل مباشر.. وشجّعوهم على الاستفادة من الحوافز الضريبية

إشادة من مجتمع الأعمال وخبراء الاقتصاد ورجال الإعلام: مبادرة مُشجِّعة.. لخلق بيئة أعمال صديقة للمستثمرين

معًا
نبدأ صفحة
جديدة

وزارة المالية
مصلحة الضرائب المصرية

نقطة ومن أول السطر

ثقة.. شراكة.. مساندة



دعم ومساندة استثنائية من الرئيس السيسى للتسهيلات الضريبية

وزير المالية: تطبيق دقيق لما أعلناه ومتابعة مستمرة لاستعادة ثقة الممولين

المأموريات والمراكز والمناطق الضريبية بدأت تنفيذ قوانين «التيسيرات الضريبية» بحوافز استثنائية

إجراءات وقواعد تنفيذية واضحة ومحددة.. لإنجاح مسار تبسيط المنظومة الضريبية

سأكون بين زملائى وشركائنا من الممولين فى المأموريات والمراكز لتذليل أى عقبات أولًا بأول



كوادر بشرية مؤهلة للدعم الفنى والتواصل الفعَّال مع المجتمع الضريبى.. ميدانيًا وإلكترونيًا

خدمات ضريبية عادلة ومُحفِّزة للجميع.. «معًا.. نبدأ صفحة جديدة.. ثقة.. شراكة.. ومساندة»

درسنا سويًا التحديات الضريبية.. وحددنا الأولويات.. وحزمة التيسيرات دخلت حيز التنفيذ

نُطبق الآن حلولًا غير تقليدية لإنهاء المنازعات الضريبية وغلق «الملفات القديمة»

«الفحص بالعينة» لكل المراكز الضريبية من الموسم الحالى.. ومقابل التأخير لن يتجاوز «أصل الضريبة»

توسيع القاعدة الضريبية بتخفيف العبء والتكلفة والتحفيز على التسجيل «نقطة ومن أول السطر»

خططوا لمشروعاتكم.. واعرفوا الالتزامات الضريبية المستقبلية عبر منظومة «الرأى المسبق»

يحق لصغار الممولين حتى ٢٠ مليون جنيه سنويًا فى كل الأنشطة الاستفادة من الحوافز والإعفاءات والتيسيرات غير المسبوقة

عدد كبير من الجهات المحايدة يتولى تقييم «التسهيلات الضريبية» على أرض الواقع من منظور الممولين

تناغم المجموعة الوزارية الاقتصادية يدعم توجه الدولة نحو تهيئة بيئة استثمارية جاذبة

أقول لزملائى من العاملين بالضرائب:

نثق فى قدرتكم على بناء حالة إيجابية جديدة مع الممولين

فخورون بحماسكم.. مع بدء هذا المسار المُحفِّز للإصلاح الضريبى

(التفاصيل داخل الملحق)

نقطة ومن أول السطر



معًا نبدأ صفحة جديدة

ثقة.. شراكة.. مساندة

20 إجراءً

أول خطوة من «التسهيلات الضريبية» فى مسار الثقة والشراكة والمساندة لمجتمع الأعمال

مصلحتك أولاً

01 | نظام ضريبى متكامل ومبسط ومحفز لأى مشروعات أو أنشطة مهنية لا تتجاوز إيراداتها ٢٠ مليون جنيه سنويًا

02 | وضع حد أقصى لمقابل التأخير أو الضريبة الإضافية لا يتجاوز أصل الضريبة المستحقة

03 | تشجيع غير المسجلين ضريبيًا على التسجيل وفتح صفحة جديدة دون النظر للماضى

04 | آليات مُيسِّرة لتسوية المنازعات الضريبية وخلق بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة

05 | آليات مستحدثة ومبسطة للتصالح فى المخالفات الضريبية التى لا تتعلق بمستحقات ضريبية

06 | السماح بتقديم أو تعديل الإقرارات والنماذج الضريبية من عام ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤ دون عقوبات أو جزاءات أو غرامات

07 | تسريع وتسهيل إجراءات رد ضريبة القيمة المضافة وزيادة عدد المستفيدين

08 | مضاعفة حد الالتزام بتقديم دراسة تسعير المعاملات بين «الأشخاص المرتبطة» ليصبح ٣٠ مليون جنيه سنويًا

09 | منظومة متطورة للمقاصة المركزية تسمح للممولين بالتسويات الإلكترونية بين مستحقاتهم ومديونياتهم الحكومية

10 | التوسع فى نظام الفحص بالعينة ليشمل كل المراكز الضريبية

11 | تطوير قطاع البحوث الضريبية لضمان توحيد الفتاوى والآراء الصادرة عنه

12 | النشر المسبق للمستندات المطلوبة للفحص الضريبى ومنح الممولين الوقت الكافى لتجهيزها

13 | وحدة دائمة للرأى المسبق لتوضيح الآثار الضريبية المستقبلية للمستثمرين

14 | تعزيز دور وحدة دعم المستثمرين لتلقى الشكاوى والمستندات إلكترونيًا للتيسير على شركائنا

15 | تبسيط الإقرارات الضريبية بالاعتماد على البيانات المتاحة بالمنظومات الإلكترونية

16 | إلغاء الإقرارات غير المؤيدة مستنديًا مرحليًا للأشخاص الاعتبارية والأفراد

17 | توحيد ونشر قواعد وآليات الفحص الضريبى طبقًا للنشاط

18 | جهات محايدة لقياس مدى رضاء الممولين عن الخدمات الضريبية لضمان التطوير المستدام

19 | تحديث الموقع الإلكترونى لمصلحة الضرائب وبوابة متطورة لشكاوى الممولين

20 | أدلة إرشادية توضح حقوق وواجبات المستثمرين والحوافز والتسهيلات الواردة بالقوانين الضريبية







من هنا.. ننطلق

الوزير.. فى «حالة حوار» ممتدة مع مجتمع الأعمال حول أولويات الإصلاح الضريبى

بلورة رؤية توافقية مشتركة من خلال جلسات الاستماع الضريبى









إبراهيم سرحان:

كل الدعم لتطبيق حزمة «التسهيلات الضريبية» وفقًا لأفضل المعايير التكنولوجية



أكد إبراهيم سرحان، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة «إى. فاينانس»، أننا حريصون على تقديم الدعم اللازم لتطبيق الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، وفقًا لأفضل المعايير التكنولوجية، على نحو يسهم فى تحقيق مستهدفات وزارة المالية برؤيتها الجديدة، التى يتبناها أحمد كجوك، وزير المالية، وترتكز على مد جسور الثقة والشراكة والمساندة للمجتمع الضريبى، وتحفيزهم بشتى الطرق الممكنة للتوسع فى أنشطتهم الإنتاجية والتصديرية.

أوضح إبراهيم سرحان أننا جاهزون بحلول رقمية متطورة، تدفع مسار التيسير على المجتمع الضريبى، من خلال الإسهام الفعَّال فى رفع كفاءة المنظومة الضريبية، وبناء نظام رقمى متكامل وشامل؛ بما يسهم فى تقديم خدمات ضريبية أسهل وأسرع للممولين.





معًا نبدأ صفحة جديدة

نقطة ومن أول السطر

ثقة.. شراكة.. مساندة

قوانين «التسهيلات الضريبية» صدرت.. والمـــــــــأموريات والمراكز بدأت التنفيذ على أرض الواقع

كجوك: تخفيف الأعباء والالتزامات عن كل الممولـــــــــين وتوسيع القاعدة الضريبية وتحسين بيئة الأعمال

أكد أحمد كجوك، وزير المالية، أننا ملتزمون بتنفيذ التوجيهات الرئاسية بالتطبيق الدقيق والمتابعة المستمرة للحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، التى أصدرها الرئيس عبدالفتاح السيسى، لاستعادة ثقة الممولين، موضحًا أن تناغم المجموعة الوزارية الاقتصادية يدعم توجه الدولة نحو تهيئة بيئة استثمارية جاذبة، وأضاف أن الماموريات والمراكز والمناطق الضريبية بدأت تنفيذ قوانين «التيسيرات الضريبية» على أرض الواقع بحوافز استثنائية، وإجراءات وقواعد تنفيذية واضحة ومحددة، لضمان إنجاح مسار تبسيط المنظومة الضريبية، والإسهام فى تحسين بيئة الأعمال.

قال الوزير: «سأكون بين زملائى وشركائنا من الممولين فى الماموريات والمراكز لتذليل أى عقبات أولًا بأول، وهناك كوادر بشرية مؤهلة للدعم الفنى والتواصل الفعّال مع المجتمع الضريبى، مبدئيًا والكترونيًا».

أضاف: تستهدف تقديم خدمات ضريبية عادلة ومُحفّزة لجميع الممولين.. «معا.. فبدا صفحة جديدة.. ثقة.. شراكة.. ومساندة»، وقد درسنا سويًا التحديات الضريبية، وحددنا الأولويات، ودخلت حزمة التيسيرات حيز التنفيذ، والآن نطبق حلولًا غير تقليدية لإنهاء المنازعات الضريبية وغلق «الملفات القديمة»، وأصبح نظام الفحص بالعينة يشمل كل المراكز الضريبية بدلًا من الموسم الحالى، وأن مقابل التأخير لن يتجاوز أصل الضريبة».

وجه الوزير حديثه لمجتمع الأعمال قائلًا: «خططوا لمشروعاتكم.. واعرفوا الالتزامات الضريبية المستقبلية عبر منظومة «أفق» المسبق، بمصلحة الضرائب المصرية، مؤكدا أن توسيع القاعدة الضريبية سيكون بتخفيف الأعباء والالتزامات عن كل الممولين والتكلفة أيضًا والتحفيز على التسجيل دون النظر للماضى «لفلة ومن أول السطر».

أشار كجوك إلى أنه يحق لصغار الممولين الذين لا يتجاوز حجم أعمالهم ٢٠ مليون جنيه سنويًا فى كل الأنشطة الاستفادة من الحوافز والإعفاءات والتيسيرات غير المسبوقة التى يتضمنها النظام الضريبى المبسط، لافتًا إلى أن هناك عددًا كبيرًا من الجهات المحايدة يتولى تقييم «التسهيلات الضريبية» على أرض الواقع من منظور الممولين.

وجه الوزير حديثه لزملائه من العاملين بمصلحة الضرائب المصرية، قائلًا: «ثق فى قدراتكم على بناء حالة إيجابية جديدة مع الممولين، ونحن فخورون بحماسكم مع بدء هذا المسار المُحفّز للإصلاح الضريبى».

قانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٥ فى شأن تسوية أوضاع بعض الممولين والمكلفين

باسم الشعب
رئيس الجمهورية
قرر مجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد أصدرناه:

الفصل الأول
تعريفات وأحكام عامة

مادة (١)
فى تطبيق أحكام هذا القانون، يُقصد بالألفاظ والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها:

١- المصلحة: مصلحة الضرائب المصرية.

٢- القانون الضريبى: قانون الضريبة على الدخل أو الضريبة على القيمة المضافة أو فرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة أو ضريبة الدمغة.

مادة (٢)
لا يجوز أن تتم المحاسبة الضريبية سواء بالنسبة للضريبة على الدخل أو الضريبة على القيمة المضافة أو ضريبة الدمغة أو رسم تنمية الموارد المالية للدولة، لغير الممثلين بمصلحة الضرائب المصرية عن الفترات الضريبية السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون، وبعد تاريخ العمل بهذا القانون مع تاريخ بدء مزاولة النشاط حكمًا فى تطبيق أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، وأحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦.

ويُستثنى من التطبيق حكم الفقرة الأولى من هذه المادة الآتى:

١- تقديم طلب للتسجيل بالنسبة إلى الضريبة على الدخل، وبالنسبة للضريبة على القيمة المضافة وفقًا لحالات وجوب التسجيل المقررة قانونًا، وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون، ويجوز لوزير المالية مد هذه المدة لمرة واحدة.

٢- ألا يكون قد اتخذت أية إجراءات فى مواجهة طالب التسجيل من جانب المصلحة قبل تاريخ العمل بهذا القانون.

٣- أن يتم تقديم جميع المستندات اللازمة للتسجيل على كافة المنظومات الإلكترونية للمصلحة وفقًا لمراحل الإلزام.

مادة (٣)
للممولين أو المكلفين الذين لم يتقدموا بإقراراتهم عن أى فترة من الفترات الضريبية بداية من سنة ٢٠٢٠ وحتى الفترات السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون الحق فى تقديم هذه الإقرارات، وتشمل هذه الإقرارات جميع النماذج المقررة قانونًا بما فى ذلك المستندات المنصوص عليها فى المادة (١٢) من قانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠.

وللممولين أو المكلفين الذين تقدموا بإقراراتهم الضريبية عن الفترات الضريبية المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة الحق فى تقديم إقرارات ضريبية معدلة حال وجود سهو أو خطأ أو بيانات لم يتم إدراجها بتلك الإقرارات دون احتساب مقابل تأخير أو ضريبة إضافية عن الفترة ما بين تقديم الإقرارات الأصلية والإقرارات المعدلة.

ويسرى حكم الفقرة الثانية من هذه المادة على الإقرارات الضريبية المعدلة التى تم تقديمها بعد المواعيد المقررة قبل تاريخ العمل بأحكام هذا القانون.

وفى تطبيق أحكام هذه المادة، لا تسرى العقوبات المنصوص عليها فى قانون الإجراءات الضريبية الموحد المشار إليه، والجزاءات المالية المقررة بموجب أى قانون ضريبى آخر، بشرط تقديم الإقرارات المنصوص عليها فى الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون.

مادة (٤)
للممولين أو المكلفين الذين فاتت المصلحة بإجراء فحص تقديرى لهم عن الفترات الضريبية المنتهية قبل ٢٠٢٠/١/١ طلب إنهاء المنازعات عن هذه الفترات المنظورة أمام أى مرحلة من مراحل نظر النزاع، وفقًا للآتى:

١- أداء ضريبة تعادل نسبة (٢٠٪) من الضريبة المستحقة من واقع الإقرار المقدم من الممول أو المكلف عن كل فترة من الفترات الضريبية محل النزاع دون الإخلال بسداد الضريبة المستحقة بالإقرار.

٢- أداء ضريبة تعادل قيمة الضريبة واجبة الأداء من واقع آخر إنفاق سابق على الفترة أو الفترات الضريبية محل النزاع مضافًا إليها نسبة (٢٥٪)، وذلك فى الحالات الآتية:

(أ) عدم تقديم الإقرار الضريبى عن الفترة أو الفترات الضريبية محل النزاع.

(ب) تقديم الإقرار الضريبى عن الفترة أو الفترات الضريبية محل النزاع بدون ضريبة مستحقة.

(ج) تقديم الإقرار الضريبى عن الفترة أو الفترات الضريبية محل النزاع متهيًا إلى خسائر ضريبية.

ويكون للممول أو المكلف سداد الضريبة المستحقة ومقابل التأخير أو الضريبة الإضافية على أقساط، وفقًا للآتى:

١- (٢٥٪) خلال الثلاثة أشهر الأولى من تاريخ الإخطار بنموذج السداد.

٢- (٢٥٪) خلال الثلاثة أشهر التالية للمدة المنصوص عليها فى البند (١).

٣- (٢٥٪) خلال الثلاثة أشهر التالية للمدة المنصوص عليها فى البند (٢).

٤- (٢٥٪) خلال الثلاثة أشهر التالية للمدة المنصوص عليها فى البند (٣).

وذلك كله دون احتساب مقابل تأخير أو ضريبة إضافية على تلك الأقساط.

مادة (٥)
للممولين أو المكلفين الذين فاتت المصلحة بإجراء فحص لهم عن الفترات الضريبية المنتهية قبل ٢٠٢٠/١/١ بناءً على دفاتر وحسابات منتظمة، طلب إنهاء المنازعات عن هذه الفترات، والمنظورة أمام أى مرحلة من مراحل نظر النزاع مقابل التجاوز عن (١٠٠٪) من مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية والمالية الإضافية، وذلك بشرط قيام الممول أو المكلف بسداد أصل دين الضريبة كاملًا خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم طلب إنهاء المنازعة.

مادة (٦)
يلتزم الممولون أو المكلفون الراغبون فى الاستفادة من أحكام المادتين (٤، ٥) من هذا القانون بتقديم طلب إلى المصلحة لإنهاء المنازعة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون، يتضمن اسم الممول أو المكلف، وقيم التسجيل ورقم الدعوى أو الطعن، وأنواع الضرائب، وفترات النزاع المطلوب إنهاؤها وفقًا لأحكام هاتين المادتين، وغير ذلك من البيانات اللازمة على النموذج المعد لذلك، وعلى المصلحة فور تلقى الطلب وقيده إخطار فلم كتاب المحكمة المختصة، أو أمانة سر لجنة الطعن أو اللجنة الداخلية المنصوص عليهما بقانون الإجراءات الضريبية الموحد المشار إليه بطلب الإنهاء، خلال ثلاثين يومًا من تاريخ تقديم الطلب، ويلتزم قلم كتاب المحكمة أو أمانة سر اللجنة بعرض ذلك الإخطار على رئيس المحكمة أو رئيس اللجنة، بحسب الأحوال، خلال خمسة أيام عمل من تاريخ الاستلام.

ويترتب على الإخطار المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من هذه المادة وقف نظر النزاع بقوة القانون لمدة ثلاثة أشهر تبدأ من اليوم التالى لانقضاء مدة الخمس أيام المشار إليها.

كما يترتب على إخطار اللجنة أو المحكمة المنظور أمامها النزاع بسداد الضريبة المستحقة طبقًا لأحكام المادتين (٤، ٥) من هذا القانون انتهاء النزاع بقوة القانون.

ويجوز بقرار من وزير المالية من هذه المادة لمدة أخرى مماثلة.

مادة (٧)
للأشخاص الطبيعيين الذين قاموا خلال السنوات الخمس السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون بتصرف عقارى، أو تصرف فى أوراق مالية غير مقيدة فى بورصة الأوراق المالية ولا يزالون أشخاصًا أجانب خاضعين للضريبة على الدخل، طلب المحاسبة عن الضريبة على التصرفات العقارية أو ضريبة الأرباح الرأسمالية على التصرف فى الأوراق المالية المشار إليها المستحقة على هذا التصرف، ويترتب على سداد الضريبة المستحقة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون التجاوز عن (١٠٠٪) من مقابل التأخير.

وفى جميع الأحوال، لا يجوز للمصلحة المحاسبة عن التصرفات المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة التى مضى على التصرف فيها خمس سنوات.

ولمأشخاص الطبيعيين المنصوص عليهم فى الفقرة الأولى من هذه المادة تقديم طلب للمصلحة لإنهاء المنازعة القائمة فى شأن الضريبة على التصرفات العقارية أو الضريبة على الأرباح الرأسمالية على التصرف فى الأوراق المالية غير المقيدة فى البورصة فى أى مرحلة من مراحل النزاع وذلك على النموذج المعد لذلك مقابل سداد الضريبة المستحقة على التصرف خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم طلب إنهاء المنازعة، ويترتب على ذلك التجاوز عن (١٠٠٪) من مقابل التأخير، وتسرى على هذا الطلب المواعيد والإجراءات والأحكام المنصوص عليها فى المادة (٦) من هذا القانون.

فى جميع الأحوال، لا يترتب على إنهاء المنازعة بين الممول أو المكلف والمصلحة وفقًا لأحكام هذا القانون حق للممول أو المكلف فى استرداد ما سبق سداده.

مادة (٩)
يصدر بتحديد نماذج الطلبات المنصوص عليها فى المواد (٤، ٥، ٦، ٧) من هذا القانون قرار من رئيس المصلحة.

مادة (١٠)
يُصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون خلال شهر من تاريخ العمل به.

مادة (١١)
ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويُعمل به اعتبارًا من اليوم التالى لتاريخ نشره.

يُصمم هذا القانون بخاتم الدولة، ويُنفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ شعبان سنة ١٤٤٦ هـ
(الموافق ١٢ فبراير سنة ٢٠٢٥ م).
عبد الفتاح السيسى

انضم إلينا.. وكبِّر مشروعك

- قدّم الإقرارات الضريبية فى المواعيد القانونية المحددة
- سجل فى المنظومات الإلكترونية لمصلحة الضرائب
- التزم بإصدار الفاتورة الإلكترونية أو الإيصال الإلكترونى

رسالة طمأنة لغير المسجلين:
«واثقين فيك»

باذ سجّل فى ضريبة الدخل أو القيمة المضافة قبل ١٢ مايو ٢٠٢٥ «واللى فات مات»

لا محاسبة ضريبية عن الفترات السابقة واعتبارًا ١٣ فبراير ٢٠٢٥ تاريخ بدء مزاولة النشاط لغير المسجلين

قانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٥ بشأن بعض الحوافز والتيسيرات الضريبية للمشروعات التى لا يتجاوز حجم أعمالها السنوى ٢٠ مليون جنيه

باسم الشعب
رئيس الجمهورية
قرر مجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد أصدرناه:

الفصل الأول
تعريفات وأحكام عامة

مادة (١)
فى تطبيق أحكام هذا القانون، يُقصد بالألفاظ والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها:

١- الالتزام بتقديم الإقرارات الضريبية المنصوص عليها بالمادة (١٢) من هذا القانون فى المواعيد القانونية.

٢- الانضمام إلى المنظومات الإلكترونية المصلحة بما فى ذلك الفاتورة الإلكترونية أو الإيصال الإلكترونى طبقًا لمراحل الإلزام التى يصدر بها قرار من رئيس المصلحة، وإصدار الفواتير أو الإيصالات المقررة.

مادة (٢)
لا تسرى أحكام هذا القانون على الحالات الآتية:

١- أنشطة الاستشارات الهندسية التى يتحقق (٨٠٪) على الأقل من جمع أعمالها السنوى من تقديم استشارات هندسية لشخص أو شخصين.

٢- المشروعات التى تقوم بأى فعل أو سلوك يقصد الدخول تحت مظلة هذا القانون بغير وجه حق بما فى ذلك تقسيم أو تجزئة النشاط القائم دون وجود مبرر اقتصادى ويقع عبء إثبات ذلك على المصلحة.

ويجوز بقرار من وزير المالية استثناء بعض الأنشطة من البند رقم (١) من هذه المادة.

مادة (٣)
يشترط للاستفادة من الحوافز والتيسيرات الضريبية المنصوص عليها فى هذا القانون، ما يأتى:

١- الالتزام بتقديم الإقرارات الضريبية المنصوص عليها بالمادة (١٢) من هذا القانون فى المواعيد القانونية.

٢- ألا تسرى أحكام هذا القانون على المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون التى يتحقق فى جمع أعمالها السنوى من تقديم استشارات مهنية لشخص أو شخصين.

٣- المشروعات التى تقوم بأى فعل أو سلوك يقصد الدخول تحت مظلة هذا القانون بغير وجه حق بما فى ذلك تقسيم أو تجزئة النشاط القائم دون وجود مبرر اقتصادى ويقع عبء إثبات ذلك على المصلحة.

ويجوز بقرار من وزير المالية استثناء بعض الأنشطة من البند (١) من هذه المادة.

مادة (٤)
لا يجوز للمشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون العدول عن الخضوع لأحكامه من أحكامه قبل مضى خمس سنوات تبدأ من اليوم التالى لتقديم طلب الاستفادة.

مادة (٥)
يجوز للمشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون الجمع بين الاستفادة من أحكامه وأحكام قانون تنمية الموارد المالية للدولة وضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر لعقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن المرتبطة بأعمالها وغير ذلك من الضمانات التى تقدمها للحصول على التمويل، كما تعفى من الضريبة والرسوم المشار إليها عقود تسجيل الأراضى اللازمة لإقامة تلك المشروعات.

مادة (٨)
تعفى الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التصرف فى الأصول الثابتة أو الآلات أو معدات الإنتاج للمشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون من الضريبة المستحقة على هذه الأرباح.

مادة (٩)
لا تخضع توزيعات الأرباح الناتجة عن نشاط المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون للضريبة المقررة على هذه التوزيعات وفقًا للقانون المنظم للضريبة على الدخل.

مادة (١٠)
تحدد الضريبة على الدخل المستحقة على المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون على النحو الآتى:

١- (٠٫٥٪) من حجم الأعمال للمشروعات التى يقل حجم أعمالها السنوى عن خمسمائة ألف جنيه

٢- (٥٠٪) من حجم الأعمال للمشروعات التى يبلغ حجم أعمالها السنوى خمسمائة ألف جنيه ويقل عن مليونى جنيه.

٣- (٧٥٪) من حجم الأعمال للمشروعات التى يبلغ حجم أعمالها السنوى مليونى جنيه ويقل عن ثلاثة ملايين جنيه.

٤- (١٪) من حجم الأعمال للمشروعات التى يبلغ حجم أعمالها السنوى ثلاثة ملايين جنيه ويقل عن عشرة ملايين جنيه.

الفصل الثانى
الحوافز الضريبية

مادة (٧)
تعفى المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون من رسم تنمية الموارد المالية للدولة وضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر لعقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن المرتبطة بأعمالها وغير ذلك من الضمانات التى تقدمها للحصول على التمويل، كما تعفى من الضريبة والرسوم المشار إليها عقود تسجيل الأراضى اللازمة لإقامة تلك المشروعات.

مادة (٨)
تعفى الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التصرف فى الأصول الثابتة أو الآلات أو معدات الإنتاج للمشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون من الضريبة المستحقة على هذه الأرباح.

مادة (٩)
لا تخضع توزيعات الأرباح الناتجة عن نشاط المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون للضريبة المقررة على هذه التوزيعات وفقًا للقانون المنظم للضريبة على الدخل.

مادة (١٠)
تحدد الضريبة على الدخل المستحقة على المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون على النحو الآتى:

١- (٠٫٥٪) من حجم الأعمال للمشروعات التى يقل حجم أعمالها السنوى عن خمسمائة ألف جنيه

٢- (٥٠٪) من حجم الأعمال للمشروعات التى يبلغ حجم أعمالها السنوى خمسمائة ألف جنيه ويقل عن مليونى جنيه.

٣- (٧٥٪) من حجم الأعمال للمشروعات التى يبلغ حجم أعمالها السنوى مليونى جنيه ويقل عن ثلاثة ملايين جنيه.

٤- (٨١٫٥٪) من حجم الأعمال للمشروعات التى يبلغ حجم أعمالها السنوى عشرة ملايين جنيه ولا يجاوز عشرين مليون جنيه.

وحال تجاوز حجم الأعمال السنوى للمشروع عشرين مليون جنيه عن أى سنة خلال مدة خمس سنوات من تاريخ طلب الاستفادة من أحكام هذا القانون بنسبة لا تجاوز (٢٠٪) ولمرة واحدة يستمر المشروع فى الاستفادة من هذه الأحكام وفقًا لسعر الضريبة المقرر بالبند رقم (٥) من هذه المادة، فإذا تم تجاوز حجم الأعمال السنوى للمشروع هذه النسبة أو تكرار تحققها خلال المدة المذكورة تعنى استفادة المشروع من أحكام هذا القانون من السنة التالية.

الفصل الثالث
التيسيرات الضريبية

مادة (١١)
لا تخضع المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون لنظام الخصم أو الدفعات المقدمة تحت حساب الضريبة المنصوص عليهما فى قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥

مادة (١٢)
يكون للمشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون نموذج مستقل للإقرار الضريبى السنوى عن نشاطها التجارى أو الصناعى أو المهنى يصدر بتحديد قرار من وزير المالية بناءً على عرض رئيس المصلحة، ويقدم فى ذات المواعيد المنصوص عليها فى قانون الإجراءات الضريبية الموحد المشار إليه، أما بالنسبة إلى الإقرار الضريبى الخاص بالضريبة على القيمة المضافة فيتم تقديمه عن كل ثلاثة أشهر على النموذج المعد لهذا الغرض خلال الشهر التالى لانتهاء هذه الفترة مقترنًا بسداد الضريبة.

ويقتصر التزام المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون بالنسبة إلى الضريبة على المرتبات وما فى حكمها على تقديم إقرار التسوية الضريبية السنوية المنصوص عليه فى قانون الإجراءات الضريبية الموحد المشار إليه مقترنًا بسداد الضريبة.

ويكون فحص الإقرارات الضريبية للمشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون بعد مضى خمس سنوات من تاريخ طلب الاستفادة من أحكام هذا القانون، وذلك على مستوى الضريبة على الدخل، والضريبة على القيمة المضافة.

مادة (١٣)
تعفى المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون من إمساك السجلات والدفاتر والمستندات المنصوص عليها فى قانون الإجراءات الضريبية الموحد المشار إليه، وعليها الالتزام بالنظم المبسطة للسجلات والدفاتر والمستندات والإجراءات التى يصدر بها قرار من وزير المالية بناءً على عرض رئيس المصلحة.

الفصل الرابع
أحكام ختامية

مادة (١٤)
يصدر وزير المالية اللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون خلال شهر من تاريخ العمل به.

مادة (١٥)
تلغى المواد أرقام (٨٥، ٨٦، ٨٧، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩) من قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الصادر بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠.

مادة (١٦)
ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويُعمل به اعتبارًا من أول الشهر التالى لتاريخ نشره.

يُصمم هذا القانون بخاتم الدولة، ويُنفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ شعبان سنة ١٤٤٦ هـ.
(الموافق ١٢ فبراير سنة ٢٠٢٥ م)
عبد الفتاح السيسى

قانون رقم ٧ لسنة ٢٠٢٥ بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد



الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠
باسم الشعب
رئيس الجمهورية
قرر مجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد أصدرناه:
(المادة الأولى)
تضاف إلى قانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ مواد جديدة بأرقام (٤٥مكررًا، ٧٥ مكررًا، ٧٥ مكررًا ١)، نصها الآتى:

مادة (٤٥ مكررًا):
فى تطبيق أحكام القوانين الضريبية، لا يجوز أن يتجاوز مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية نسبة (١٠٠٪) من أصل الضريبة المستحق عليها مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية.

مادة (٧٥ مكررًا):
يجوز للوزير أو من يفوضه التصالح فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون أو القوانين الضريبية التى ليس محلها مستحقات ضريبية مقابل دفع تعويض لا يقل عن نصف الحد الأدنى للغرامة المنصوص عليها فيه ولا يجاوز ضعف هذا الحد وذلك قبل رفع الدعوى الجنائية.

ولا يسقط الحق فى التصالح برفع الدعوى الجنائية إذا دفع تعويض يعادل الحد الأدنى للغرامة ولا يجاوز ثلاثة أمثال هذا الحد، وذلك قبل صدور حكم فى الموضوع، فإذا صدر حكم بات جاز له التصالح نظير دفع تعويض يعادل أربعة أمثال الحد الأدنى للغرامة ولا يجاوز الحد الأقصى لها.

وفى جميع الأحوال، يكون الدفع إلى خزانة المصلحة أو إلى من يرخص له فى ذلك من الوزير.

مادة (٧٥ مكررًا ١):
للوزير أو من يفوضه التصالح فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة (١٣٥) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ مقابل سداد ما يلى:

١- تعويض يعادل نسبة (١٢٫٥٪) من المبالغ التى لم يتم استقطاعها أو خصمها أو تحصيلها.

٢- تعويض يعادل نسبة (١٢٫٥٪) من المبالغ التى تم استقطاعها أو خصمها أو تحصيلها ولم يتم توريدها بالإضافة الى أصل هذه المبالغ ومقابل التأخير.

(المادة الثانية)
ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويُعمل به اعتبارًا من اليوم التالى لتاريخ نشره.

يُصمم هذا القانون بخاتم الدولة، ويُنفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ شعبان سنة ١٤٤٦ هـ.
(الموافق ١٢ فبراير سنة ٢٠٢٥ م).
عبد الفتاح السيسى

آليات مُيسّرة لتسوية المنازعات الضريبية وخلق بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة

01
تسوية المنازعات الضريبية الناتجة عن الفحص التقديرى خلال الفترات ما قبل ٢٠٢٠ مقابل أداء نسبة من الضريبة.. وتقسيطها بشكل ربع سنوى لمدة عام دون مقابل تأخير على الأقساط

02
تسوية المنازعات الناتجة عن فحص الدفاتر والحسابات للفترات قبل ٢٠٢٠ مقابل التجاوز عن (١٠٠٪) من غرامة التأخير أو الضريبة الإضافية والمبالغ الإضافية

03
تسوية المنازعات الناتجة عن التصرفات العقارية وأرباح الأسهم غير المقيدة بالبورصة مقابل التجاوز عن (١٠٠٪) من غرامة التأخير

04
التجاوز عن (١٠٠٪) من مقابل التأخير لمن يطلب المحاسبة عن التصرفات العقارية أو أرباح الأسهم غير المقيدة بالبورصة خلال السنوات الخمس الماضية

05
مصلحة الضرائب لن تقوم بالمحاسبة عن التصرفات العقارية والأسهم غير المقيدة بعد مضى خمس سنوات على التصرف فيها

آليات مستحدثة ومبسطة للتصالح فى المخالفات الضريبية، التى لا تتعلق بمستحقات ضريبية.

جواز التصالح فى مخالفات عدم تطبيق نظام الخصم تحت حساب الضريبة



معًا نبدأ صفحة جديدة

ثقة.. شراكة.. مساندة

نظام ضريبى مبسط ومتكامل لأى أنشطة لا تتجاوز إيراداتها ٢٠ مليون جنيه سنويًا

حوافز وتيسيرات غير مسبوقة فى كل أنواع الضرائب لتخفيف الأعباء والالتزامات الضريبية

9 إعفاءات ضريبية

- رسم تنمية الموارد المالية للدولة
- رسوم التوثيق والشهر لكل من:
  - عقود تأسيس الشركات والمنشآت
  - عقود التسهيلات الائتمانية والرهن
  - الضمانات المقررة للحصول على التمويل
- ضريبة الدمغة
- ضريبة الأرباح الرأسمالية
- نظام الخصم تحت حساب الضريبة أو الدفعات المقدمة
- ضريبة توزيعات الأرباح
- ضريبة ورسوم التوثيق والشهر على عقود تسجيل الأراضى اللازمة لإقامة المشروعات

ضريبة نسبية مبسطة على الإيرادات السنوية.. دون الحاجة لحساب صافى الأرباح

- %0,4 من الإيرادات التى تقل عن نصف مليون جنيه
- %0,5 من الإيرادات التى تتراوح بين نصف مليون جنيه حتى أقل من ٢ مليون جنيه
- %0,75 من الإيرادات التى تتراوح بين مليونى جنيه حتى أقل من ٣ ملايين جنيه
- %1 من الإيرادات التى تتراوح بين ٣ ملايين جنيه حتى أقل من ١٠ ملايين جنيه
- %1,5 من الإيرادات التى تتراوح بين ١٠ ملايين جنيه حتى أقل من ٢٠ مليون جنيه

إقـــرارات إلكتـــرونية

- إقرار سنوى مبسط للضريبة على الدخل.. وآخر لضريبة المرتبات والأجور
- إقرارات ربع سنوية وليست شهرية للقيمة المضافة
- أول فحص ضريبى بعد خمس سنوات.. تأكيدًا لثقتنا فى شركائنا
- نظم مبسطة للسجلات والدفاتر والمستندات والإجراءات

إتاحة نماذج تسوية المنازعات الضريبية.. إلكترونيًا



أعلنت رشا عبد العال رئيس مصلحة الضرائب المصرية، إتاحة نماذج تسوية المنازعات الضريبية، وهى نموذج تسوية المنازعات وفقًا لأحكام القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٥، ونموذج طلب المحاسبة عن التصرفات العقارية والتصرف فى الأوراق المالية غير المقيدة المنصوص عليها بالمادة ٧ من القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٥، ونموذج إنهاء النزاع وفقًا لأحكام القانون رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٢٤، وذلك من خلال البوابة الإلكترونية لمصلحة الضرائب المصرية: www.eta.gov.eg، ويمكن لجميع الممولين ملء هذه النماذج إلكترونيًا بكل سهولة.

أوضحت، أن الإجراءات المطلوبة للاستفادة من هذه التسهيلات تشمل تقديم الطلب إلكترونيًا من خلال موقع مصلحة الضرائب، وقيام المأمورية المختصة باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بالتنسيق مع مراحل نظر النزاع المختلفة ولحين انتهاء المنازعة.

أكدت، أن قانون إنهاء المنازعات رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٢٤ يأتى فى إطار الجهود المبذولة منذ إطلاق الحزمة الأولى من التسهيلات الضريبية، التى تستهدف سرعة الفصل فى الطعون المنظورة أمام لجان الطعن والمحاكم، مما يسهم فى تقليل مدة النزاعات الضريبية، وتحقيق العدالة الضريبية، وهو ما سيكون له أثر إيجابى فى تحسين مناخ الاستثمار، وتعزيز الاستقرار الاقتصادى.

أضافت أن إنهاء المنازعات الضريبية خطوة مهمة نحو التحول الرقمى الشامل للمنظومة الضريبية؛ حيث تسعى مصلحة الضرائب إلى تعزيز الثقة بين أطراف المجتمع الضريبى، وتوفير حلول فعالة للتحديات التى تواجه النظام الضريبى الإلكترونى، بما يسهم فى تحقيق الشفافية، والحوكمة، وتوحيد معايير التقييم، وهو ما يدعم تطوير المنظومة الضريبية وتحفيز الاستثمار.

أشارت إلى أن القوانين الجديدة استجابت لمطالب المجتمع الضريبى، نظرًا للدور المهم الذى تلعبه فى تخفيض عدد النزاعات المعروضة أمام مراحل نظر المنازعات، وتسريع الوصول إلى حلول توافقية.

دعت الممولين والمسجلين الذين لديهم منازعات ضريبية إلى سرعة تقديم طلبات تسوية المنازعات وفقًا لأحكام القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٥ فى موعد غايته ١٢ مايو ٢٠٢٥ للمنازعات عن الفترات قبل الأول من يناير ٢٠٢٠ والمبادرة بتقديم طلبات إنهاء المنازعات عن أى فترة وفقًا للقانون رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٢٤ للمنازعات المنظورة أمام لجان الطعن الضريبى أو المحاكم وذلك قبل ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، مؤكدةً أن لجان إنهاء المنازعات مستمرة فى نظر النزاعات الحالية واستقبال الطلبات الجديدة حتى هذا الموعد.

أضافت أن القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٥ يوفر حلولًا مناسبة لجميع الحالات، سواء الفحص التقديرى أو الدفترى، مع إمكانية تقسيط الضريبة ومقابل التأخير والضريبة الإضافية بالنسبة للحالات التقديرية على ٤ أقساط ربع سنوية، دون التعرض لاحتساب فوائد تأخير على عملية التقسيط.

قالت إنه يتم الرد على كل الاستفسارات والتساؤلات من خلال الخط الساخن ١٦٣٩٥.

«مصلحتك أولًا»

ثقة ومصداقية وشفافية.. من أجل بيئة ضريبية مُحفِّزة للاستثمار



شراكة ويقين وخدمات إلكترونية متطورة للمجتمع الضريبى

هوية بصرية جديدة لمصلحة الضرائب المصرية، تتجسد فى «لوجو» جديد وعودة شعار: «الضرائب.. مصلحتك أولًا».

أكدت رشا عبدالعال رئيس مصلحة الضرائب المصرية أن هذا التطوير يأتى متزامنًا مع بدء تنفيذ حزمة التسهيلات الضريبية الأولى، التى تهدف إلى بناء علاقة شراكة حقيقية بين مصلحة الضرائب ومجتمع الأعمال والممولين، ترتكز على أسس من اليقين، والخدمة المتطورة، وتبسيط الإجراءات، مع تبنى أحدث الحلول التكنولوجية.

يحمل التصميم الجديد لـ«اللوجو» دلالات واضحة تعكس التوجهات والرؤية المستقبلية لوزارة المالية ومصلحة الضرائب.. فاللون الأخضر يرمز إلى الاستمرارية والنمو وهو ما يعكس التزامنا بتوفير بيئة ضريبية داعمة ومُحفِّزة للاستثمار.. بينما يحمل التمثيل الحديث للهرم دلالة الأسهم المالية، التى ترمز إلى الشراكة واليقين والخدمات المتطورة، فى إشارة واضحة إلى التقدم التكنولوجى والتحول الرقمى الذى تنتهجه الوزارة والمصلحة.

ويجسد اللون الأزرق مبادئ الثقة والمصداقية والشفافية، التى تعد الركيزة الأساسية فى علاقة مصلحة الضرائب مع الممولين، تحقيقًا للتكامل والشراكة الحقيقية من أجل دعم الاقتصاد الوطنى.

معًا نبدأ صفحة جديدة



ثقة.. شراكة.. مساندة

أهم 20 سؤالاً حول قوانين «التسهيلات الضريبية»

أسئلة واستفسارات تدور فى أذهان الممولين حول قوانين حزمة «التسهيلات الضريبية».. رصدنا أهم ٢٠ سؤالاً، وأجوبتها، بما يسهم فى نشر الوعى الضريبى.

01 هل تتم المحاسبة الضريبية لغير المسجلين بمصلحة الضرائب المصرية عن السنوات السابقة؟

لا تتم المحاسبة الضريبية عن الفترات السابقة، ويعتبر تاريخ بدء مزاولة النشاط هو ٢٠٢٥/٢/١٣، حكمًا بالنسبة لقانون الضريبة على الدخل، والضريبة على القيمة المضافة، وضريبة الدمغة، ورسم التنمية، ولكن يوجد شروط للاستفادة من ذلك.

02 ما شروط الاستفادة من عدم المحاسبة الضريبية لغير المسجلين بمصلحة الضرائب المصرية؟

١ – تقديم طلب للتسجيل بالنسبة للضريبة على الدخل خلال ٣ أشهر من تاريخ ١٣/ ٢/ ٢٠٢٥.
٢ – تقديم طلب للتسجيل بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة خلال ٣ أشهر من تاريخ ١٣/ ٢/ ٢٠٢٥، وذلك وفقًا لحالات وجوب التسجيل المقررة قانونًا.
٣ – ألا يكون قد اتخذت أى إجراءات من جانب المصلحة فى مواجهة طالب التسجيل قبل تاريخ ١٣/ ٢/ ٢٠٢٥.
٤ – أن يقوم مقدم طلب التسجيل بتقديم جميع المستندات اللازمة للتسجيل على كل المنظومات الإلكترونية وفقًا لمراحل الإلزام.

03 هل يمكن تقديم الإقرارات الضريبية التى لم يتم تقديمها عن الفترات الضريبية السابقة؟

نعم يحق للممولين والمكلفين تقديم كل الإقرارات والمستندات المنصوص عليها بالمادة ١٢ من قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠، وذلك عن الفترات الضريبية ٢٠٢٠-٢٠٢٤، التى انتهى الموعد الأصلى لتقديمها قبل ٢٠٢٥/٢/١٣ دون توقيع أى عقوبات أو جزاءات مالية بشرط تقديم تلك الإقرارات خلال الفترة من تاريخ ١٣/ ٢/ ٢٠٢٥ حتى ١٢/ ٨/ ٢٠٢٥.

04 هل يحق تقديم إقرارات ضريبية معدلة عن الفترة السابقة؟

نعم يحق تقديم إقرارات ضريبية معدلة عن الفترات الضريبية ٢٠٢٠-٢٠٢٤ دون احتساب أى غرامات تأخير أو ضريبة إضافية عن الفترة بين تاريخ تقديم الإقرار الأصلى والإقرار المعدل، وذلك حال وجود سهو أو خطأ أو بيانات لم يتم إدراجها فى الإقرارات الأصلية بشرط تقديم تلك الإقرارات خلال الفترة من تاريخ ١٣/ ٢/ ٢٠٢٥ حتى ١٢/ ٨/ ٢٠٢٥.

05 ما الآليات الجديدة لإنهاء المنازعات الضريبية الخاصة بالفحص التقديرى؟

تتضمن الآليات الجديدة: تسوية المنازعات القديمة عن السنوات قبل ٢٠٢٠ من خلال أداء ضريبة تعادل ٣٠٪ من ضريبة الإقرار الضريبى المقدم عن سنة المنازعة، إضافة إلى سداد ضريبة الإقرار حال عدم سدادها.

وفى حالة عدم وجود ضريبة بإقرار «سنة المنازعة» أو عدم تقديم إقرار لسنة المنازعة أو كان الإقرار منتهيًا إلى خسائر ضريبية يتم تسوية المنازعة مقابل سداد ضريبة تعادل ٤٠٪، من واقع آخر اتفاق بين المصلحة والممول بالإضافة إلى سداد الضريبة المستحقة وفقًا لآخر اتفاق.

06 هل يجوز تقسيط الضريبة الناتجة عن تسوية نزاعات الفحص التقديرى؟

نعم يجوز تقسيطها لمدة عام على ٤ أقساط ربع سنوية وذلك دون احتساب مقابل تأخير أو ضريبة إضافية على هذا التقسيط.

07 ما الآلية الجديدة لإنهاء المنازعات الضريبية الخاصة بفحص الدفاتر والحسابات؟

تسوية المنازعات القديمة عن السنوات قبل ٢٠٢٠ من خلال التنازل عن المنازعة وسداد الضريبة المستحقة فى مقابل التجاوز عن ١٠٠٪، من مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية والمبالغ الإضافية.

08 كيف يستفيد الشخص الذى قام بتصرف عقارى أو فى أوراق مالية غير مقيدة من القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٥؟

لو لم يكن قد تمت محاسبته عن تصرفاته خلال السنوات الخمس السابقة على تاريخ العمل بالقانون، يقدم طلبًا للمحاسبة، ويسدد الضريبة، ولو كان قد تمت محاسبته وعنده منازعة يتنازل عنها ويسدد الضريبة، وفى المقابل يتم التجاوز عن ١٠٠٪، من مقابل التأخير.

09 هل يحق لمصلحة الضرائب المصرية بعد العمل بالقانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٥ محاسبة الأشخاص الطبيعيين الذين قاموا بتصرف عقارى أو تصرف فى أوراق مالية غير مقيدة فى البورصة مضى عليه أكثر من ٥ سنوات؟

لا يحق للمصلحة محاسبة هؤلاء الأشخاص الطبيعيين عن التصرفات التى مضى عليها ٥ سنوات.

10 ما الحوافز والتيسيرات الضريبية التى تم منحها للمشروعات التى لا تتجاوز إيراداتها السنوية ٢٠ مليون جنيه؟

الإعفاء من رسم تنمية الموارد المالية للدولة، والإعفاء من ضريبة الدمغة، والإعفاء من رسوم التوثيق والشهر لعقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن المرتبطة بأعمالها وكذلك عقود تسجيل الأراضى، والإعفاء من ضريبة الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التصرف فى الأصول الثابتة أوالآلات أو معدات الإنتاج، والإعفاء من الضريبة على توزيعات الأرباح، والإعفاء من نظام الخصم تحت حساب الضريبة أو الدفعات المقدمة.. واستحداث ضريبة نسبية مبسطة للضريبة على الدخل تحسب على الإيرادات السنوية، وتسهيل وتبسيط الالتزامات والإجراءات الضريبية لهذه الفئة من المشروعات.

11 ما الضريبة النسبية المستحقة على هذه المشروعات؟

١ – ٠,٤ ٪ من رقم الأعمال للمشروعات التى يقل حجم أعمالها السنوى عن ٥٠٠ ألف جنيه.
٢ – ٠,٥٪ من رقم الأعمال للمشروعات التى يبلغ حجم أعمالها السنوى ٥٠٠ ألف ويقل عن مليونى جنيه.
٣ – ٠,٧٥٪ من رقم الأعمال للمشروعات التى يبلغ حجم أعمالها السنوى مليونى جنيه
ويقل عن ٣ ملايين جنيه.
٤ – ١٪ من رقم الأعمال للمشروعات التى يبلغ حجم أعمالها السنوى ٣ ملايين جنيه ويقل عن ١٠ ملايين جنيه.
٥ – ١,٥٪ من رقم الأعمال للمشروعات التى يبلغ حجم أعمالها السنوى ١٠ ملايين جنيه ويقل عن ٢٠ مليون جنيه.

12 ما شروط الاستفادة من الحوافز والتيسيرات التى تم منحها للمشروعات التى لا تتجاوز إيراداتها السنوية ٢٠ مليون جنيه؟

يشترط للاستفادة من هذه الحوافز والتيسيرات ما يلى:

١ – تقديم طلب للاستفادة من القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٥، بشأن بعض الحوافز والتيسيرات للمشروعات التى لا يتجاوز رقم أعمالها السنوى ٢٠ مليون جنيه.
٢ – الالتزام بتقديم الإقرارات الضريبية فى الميعاد القانونى.
٣ – الانضمام إلى المنظومات الإلكترونية بما فى ذلك منظومة الفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكترونى طبقًا لمراحل الإلزام وإصدار فواتير أو إيصالات إلكترونية.

13 ما الالتزامات الضريبية على هذه المشروعات؟

١ – تقديم الإقرار الضريبى السنوى بالنسبة للضريبة على الدخل خلال الفترة من أول يناير حتى نهاية مارس بالنسبة للشخص الطبيعى ونهاية أبريل بالنسبة للشخص الاعتبارى.
٢ – تقديم ٤ إقرارات بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة بشكل ربع سنوى بدلاً من الإقرار الشهرى.
٣ – تقديم إقرار التسوية السنوية لضريبة المرتبات بدلاً من تقديم ١٢ نموذج سداد شهرى و٤ نماذج ربع سنوية.
٤ – أول فحص ضريبى سيكون بعد مضى ٥ سنوات.

14 ما المشروعات التى يمكن أن تستفيد من هذه الحوافز والتيسيرات؟

المشروعات التى لا يتجاوز رقم أعمالها السنوى ٢٠ مليون جنيه سواءً كان المشروع نشاطًا تجاريًا أو صناعيًا أو مهنيًا أو أنشطة التجارة الإلكترونية وصناعة المحتوى وغيرها من الأنشطة والمشروعات.

15 ما الأنشطة التى لا تسرى عليها أحكام هذا القانون؟

لا تسرى أحكام هذا القانون على الأنشطة التالية:

١ – أنشطة الاستشارات المهنية التى يتحقق ٩٠٪ على الأقل من حجم أعمالها السنوى من تقديم استشارات مهنية لشخص أو شخصين، ويجوز لوزير المالية استثناء بعض الأنشطة من هذا البند.
٢ – المشروعات التى تقوم بأى فعل أو سلوك بقصد الدخول تحت مظلة هذا القانون بغير وجه حق بما فى ذلك تقسيم أو تجزئة النشاط القائم دون مبرر اقتصادى ويقع عبء إثبات ذلك على المصلحة.

16 هل يحق للمشروعات العدول عن طلب الاستفادة من هذا القانون؟

لا يمكن للمشروعات الخاضعة لهذا القانون العدول عن طلب الاستفادة من أحكام هذا القانون قبل مضى ٥ سنوات من اليوم التالى لتاريخ تقديم طلب الاستفادة.

17 هل يحق للمشروعات المنضمة للنظام الضريبى المبسط الاستمرار فى الاستفادة من الحوافز المقررة عند تجاوز إيراداتها السنوية ٢٠ مليون جنيه، فى أى عام؟

نعم وذلك فى الحالة التالية:

إذا تجاوز رقم الأعمال السنوى للمشروع ٢٠ مليون جنيه فى أى سنة خلال مدة السنوات الخمس بنسبة لا تجاوز ٢٠٪، ولمرة واحدة يستمر المشروع فى الاستفادة من أحكام هذا القانون وفقًا لسعر الضريبة ١,٥٪، من حجم الأعمال السنوى، فإذا تجاوز المشروع نسبة ٢٠٪، أو تكرر تحققها خلال مدة السنوات الخمس تنتهى استفادة المشروع من أحكام هذا القانون من السنة التالية.

18 هل يجوز سداد مقابل التأخير فى حدود الضريبة المستحقة فقط والتجاوز عن نسبة مقابل التأخير التى تفوق أصل الضريبة؟

نعم وفقًا لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٢٥

19 هل يجوز التصالح فى عقوبة التأخر عن تقديم إقرار صفرى لمدة لا تتجاوز ٦٠ يومًا؟

نعم وذلك فى الحالة التالية:

يجوز التصالح مقابل دفع تعويض لا يقل عن ١٥٠٠جنيه ولا يزيد على ٦٠٠٠ جنيه وذلك قبل رفع الدعوى الجنائية.

20 هل يجوز التصالح فى عقوبة الامتناع عن تطبيق نظام الخصم تحت حساب الضريبة؟

نعم يجوز التصالح مقابل سداد تعويض يعادل ١٢,٥٪ من المبالغ التى لم يتم خصمها أو استقطاعها أو تحصيلها أو توريدها تحت حساب الضريبة بالإضافة إلى أصل هذه المبالغ ومقابل التأخير.

ثقة.. شراكة.. مساندة

وزير المالية.. فى حوار مفتوح مع القيادات والأعضاء التنفيذيين بالمأموريات الضريبية:

«التسهيلات الضريبية» ستنجح بكفاءتكم.. ثقتى فيكم بلا حدود

عامِلوا الممولين بقدر كبير من الثقة والمساندة والوضوح.. «إنهم شركاء الحاضر والمستقبل»

تواصلوا معهم بشتى الطرق.. وكلِّموهم بشكل مباشر.. وشجِّعوهم على الاستفادة من الحوافز الضريبية

اذهبوا إليهم.. اسمعوهم.. واعملوا على حل مشاكلهم

سنظل نطوِّر أنفسنا.. حتى نساعد شركاءنا فى النمو بتوسيع أنشطتهم





أمامنا هدف واحد.. نظام ضريبى مبسط وجاذب للممولين الجدد

«الرضاء الوظيفى» للعاملين بالضرائب يبدأ من «رضاء الممولين»

أجرى أحمد كجوك، وزير المالية، حوارًا مفتوحًا مع القيادات والأعضاء التنفيذيين بالمأموريات الضريبية على مستوى الجمهورية، قائلًا: «إن التسهيلات الضريبية ستنجح بكفاءتكم.. ثقتى فيكم بلا حدود.. عاملوا الممولين بقدر كبير من الثقة والمساندة والوضوح.. إنهم شركاء الحاضر والمستقبل، وتواصلوا معهم بشتى الطرق.. وكلموهم بشكل مباشر.. وشجعوهم على الاستفادة من الحوافز الضريبية.. اذهبوا إليهم.. اسمعوهم.. واعملوا على حل مشاكلهم.. وتذليل أى عقبات تواجههم.. ويسِّروا الإجراءات لشركائنا وتحملوا عنهم عبء التطبيق.. وكل شيء فسروه لصالحهم».

أضاف الوزير أن التطبيق المتقن للتسهيلات الضريبية يعد بمثابة «حجر الأساس» فى بناء الثقة مع مجتمع الأعمال، قائلًا: «عاوزين نغلق الملفات القديمة.. ونُوسِّع القاعدة الضريبية طواعية، ونستهدف خدمات ضريبية متميزة.. لتحسين العلاقة مع الممولين.. من أجل مستقبل أفضل للجميع، فقد درسنا مع بعض التحديات والحلول.. وصدرت القوانين والقرارات والقواعد التنفيذية.. ومعًا ننفذ ما بدأناه، وسنظل نُطوِّر أنفسنا.. حتى نساعد شركاءنا فى النمو بتوسيع أنشطتهم.. أمامنا هدف واحد.. نظام ضريبى مبسط وجاذب للممولين الجدد».

أكد الوزير أن «الرضاء الوظيفى» للعاملين بالضرائب يبدأ من «رضاء الممولين»، ونحن ملتزمون بالاستثمار بقوة فى العنصر البشرى.. لبناء كوادر أكثر قدرة على تغيير الواقع الضريبى للأفضل، وجاهزون أيضًا بحزم متتالية لتُنهى أى تحديات ضريبية تتكشف على أرض الواقع.. ومنهجنا واضح ولن نحيد عنه أبدًا.. «ثقة وشراكة ومساندة لمجتمع الأعمال».

أعرب وزير المالية عن شكره للعاملين بمصلحة الضرائب، وتقديره للأداء المالى المتميز خلال الأشهر الماضية، قائلًا: «معًا نستطيع تحقيق ما يفوق مستهدفاتنا.. كلما كسبنا رضاء الممولين».

قال شريف الكيلانى، نائب الوزير للسياسات الضريبية، إن النظرة إلى «الضرائب» بدأت تتغير بصورة إيجابية؛ حيث خلقت الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية حالة من التفاؤل بين مجتمع الأعمال بما توفره من تخفيف للأعباء والالتزامات وتيسير للإجراءات، على نحو يبعث برسالة ثقة للممولين الحاليين والجدد، ويسهم فى توسيع القاعدة الضريبية.

أكد رامى يوسف، مساعد الوزير للسياسات والتطوير الضريبى، أننا لدينا فرصة حقيقية للانطلاق بالمنظومة الضريبية لآفاق العالمية، ورفع قدرات العاملين، وفقًا لأحدث الخبرات الدولية.

قالت رشا عبدالعال، رئيس مصلحة الضرائب المصرية: «أفخر جدًا.. بحماس زملائى من القيادات والموظفين للتطور، وبناء نظام ضريبى يرتكز على شراكة قوية مع الممولين الحاليين والجدد.

أعرب عادل عبد الفضيل، رئيس لجنة القوى العاملة بمجلس النواب، رئيس النقابة العامة للعاملين بالمالية والضرائب الجمارك، عن تقديره لوزير المالية لحرصه على التحاور مع كل المستويات الوظيفية بمصلحة الضرائب المصرية، والتعرف على التحديات من دفتر أحوال العمل الضريبى اليومى، على نحو يدفع مسار التطور والتغير وبناء الشراكة والثقة واليقين.

الاستثمار بقوة فى العنصر البشرى.. لبناء كوادر أكثر قدرة على تغيير الواقع الضريبى للأفضل



جاهزون بحزم متتالية.. تُنهى أى تحديات ضريبية تتكشف على أرض الواقع

التطبيق المتقن للتسهيلات الضريبية «حجر الأساس» فى بناء الثقة مع مجتمع الأعمال

«عاوزين نغلق الملفات القديمة.. ونُوسِّع القاعدة الضريبية طواعية»



خدمات ضريبية متميزة.. لتحسين العلاقة مع الممولين.. من أجل مستقبل أفضل للجميع

درسنا مع بعض «التحديات والحلول».. والقوانين والقرارات والقواعد التنفيذية صدرت.. ومعًا ننفذ ما بدأناه

منهجنا واضح ولن نحيد عنه أبدًا.. «ثقة وشراكة ومساندة لمجتمع الأعمال»

كل الشكر والتقدير على الأداء المالى المتميز خلال الأشهر الماضية



ثقة.. شراكة.. مساندة

إقبال ملحوظ على الاستفادة من حزمة «التسهيلات الضريبية»

تنشر نماذج تسوية النزاعات وطلبات وإقرارات المحاسبة الضريبية المبسطة

شهدت المأموريات والمراكز الضريبية، بمختلف المحافظات، إقبالاً ملحوظًا من الممولين؛ للاستفادة من الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية.. وفيما يلى ننشر نماذج تسوية النزاعات وطلبات وإقرارات المحاسبة الضريبية المبسطة:

الإقـــــرار الضريبى للمشروعات الخاضعـــــة للـــــقانـــــون رقـــــم (6) لسنة 2025



وزارة المالية
مصلحة الضرائب المصرية

نموذج رقم (٢٠) إقرارات

الاقرار الضريبي
للمشروعات الخاضعة للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٥

م - ١١ | ١

هذا الإقرار يعتبر ربطًا للضريبة ما لم يثبت بالمستندات عدم صحة أي من البيانات أو المعلومات الواردة به ، يلتزم الممول بتقديمه من خلال الوسائل الإلكترونية المتاحة طبقًا لأحكام المادة (٣١) من قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠.

يلتزم بتقديم هذا الإقرار المشروعات التي لا يتجاوز حجم أعمالها السنوي عن عشرين مليون جنيه طبقًا لأحكام المادة (١٠) من القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٥ بشأن بعض الحوافز و التيسيرات الضريبية .
*في حدود حجم الاعمال :
١- المشروعات التي يقل حجم أعمالها السنوي عن خمسمائة ألف جنيه.
٢- المشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوي خمسمائة ألف جنيه و يقل عن مليوني جنيه.
٣- المشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوي مليوني جنيه و يقل عن ثلاثة ملايين جنيه.
٤- المشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوي ثلاثة ملايين جنيه و يقل عن عشرة ملايين جنيه.
٥- المشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه و لا يجاوز عشرين مليون جنيه.
٦- المشروعات التي تجاوز حجم أعمالها السنوي عشرين مليون جنيه و لا تجاوز نسبة ٢٠٪ عن أي سنة خلال مدة خمس سنوات من تاريخ طلب الاستفادة من احكام القانون.

بيانات إجباريه

سنة الاقرار: ٢٠ ☐☐ إقرار أصلي ○ إقرار معدل ○
إسم الممول:
الرقم القومـــى:
نشاط الممول :
رقم التسجيل الضريبي:
الكيان القانوني :
الفترة الضريبية: من يوم شهر سنة إلى يوم شهر سنة
عنوان النشاط الرئيسى: رقم العقار | اسم الشارع / القرية | الحي | القسم / المركز | المحافظة
عنوان المراسلة:
رقم التليفون (الأرضي): الموبايل :
اسم المأموريه المسجل بها بضرائب القيمة المضافة:

الموقع الإلكتروني للمصلحة: www.eta.gov.eg
البريد الإلكتروني : info@eta.gov.eg

بيانات الإقـــرار
م - ١١ | ٢

٠١ مأمورية ضرائب: من: إلى:
٠٢ إسم الممول :
٠٣ رقم التسجيل الضريبي: ٠٤ نسبة المساهمة ٢,٥ فى الألف
٠٥ إجمالي حجم الاعمال: ٠٦ قيمة المساهمة التكافلية

بيانات استرشاديه هامه :-
٠٢١ عدد العاملين بالمنشأة: ٠٢٢ الكيـان القانوني :
٠٢٣ حجم المبيعات أو الإيرادات: ٠٢٤ يتم تحديد حجم اعمال المشروع : ✓
١- المشروعات التي يقل حجم أعمالها السنوي عن خمسمائة ألف جنيه.
٢- المشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوي خمسمائة ألف جنيه و يقل عن مليوني جنيه.
٣- المشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوي من مليوني جنيه و يقل عن ثلاثة ملايين جنيه.
٤- المشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوي ثلاثة ملايين جنيه و يقل عن عشرة ملايين جنيه.
٥- المشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه و لا يجاوز عشرين مليون جنيه.
٦- المشروعات التي يتراوح حجم أعمالها السنوي أكثر من عشرين مليون جنيه بحد أقصى ٢٠٪.

ملخص المستحقات الضريبية — سنة الاقرار
٠٢٥ الضريبة المستحقة
يخصم منها التسديدات :
٠٣٠ رصيد مسدد بالزيادة من سنوات سابقة
٠٤٠ * الضريبة المسددة طبقاً لنظام الدفعات المقدمة
٠٤٥ * العائد المستحق طبقاً لنظام الدفعات المقدمة
٠٥٠ * المبالغ المُسددة طبقًا لنظام الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة
٠٥٥ الضريبة المسددة مع الإقرار الاصلى اذا كان هذا الإقرار معدلا
٠٦٠ مجموع التسديدات (من ٣٠ إلى ٠٥٥)
٠٦٥ الضريبة الواجب سدادها / المسددة بالزيادة (٢٥ مخصوما منها ٦٠)
٠٨٥ تم السداد ○ مطالبة بنكية ○ خصما من الرصيد الدائن ○ سداد الكتروني
بتاريخ: مكتب بريد / بنك

إقـــرار - أقر أنا الموقع أدناه بأن البيانات الواردة بالإقرار الضريبي صادقه و امينه وطبقاً لحجم الأعمال المحدد قانوناً وأن الإقرار الضريبي تم إعداده وفقاً لأحكام القانون .
٠٧ إسم الممول :
٠٨ توقيع الممول :
تحريراً في: يوم شهر سنة
٠٩ توقيع المحاسب
١٠ رقم القيـــد
١١ المكتب التابع له المحاسب
١٢ رقم التسجيل الضريبى

*** تملأ هذه الحقول حال الإنضمام للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٥ خلال الفترة الضريبية.
*** للاطلاع على دليل الإرشادات برجاء الرجوع لـ...الموقع الإلكتروني للمصلحة: www.eta.gov.eg

البريد الإلكتروني : info@eta.gov.eg
الإعداد و التصميم لمصلحة الضرائب المصرية

يجب أن يتم الإجابة على جميع البيانات بعناية قبل البدء في كتابة بيانات الإقرار
يمكن الرجوع لـ...الموقع الإلكتروني للمصلحة: www.eta.gov.eg

طلب محاسبة عن الأرباح الرأسمالية للتصرف فى الأسهم غير المقيدة



جمهورية مصر العربية
وزارة المالية
مصلحة الضرائب المصرية

نموذج رقم (3)
رقم الطلب:
تاريخ الطلب:

طلب محاسبة

المأمورية:
رقم التسجيل:
اسم الممول:
العنوان:
رقم التليفون: البريد الالكتروني:
الوعاء: خريبه راسمالية قيمه الوعاء:
الفترة الضريبية: إجمالي تكلفه الاقتناء للأسهم غير المقيده:

أقر أنا المول مقدم الطلب بعاليه بصحة البيانات الواردة بهذا الطلب

طلب المحاسبة الضريبية وفقاً لنظام المحاسبة المبسط طبقاً للمادة رقم (1) من القانون رقم (6) لســـــنة 2025



وزارة المالية
مصلحة الضرائب المصرية

نموذج رقم (10/1) طلبات

طلب المحاسبة الضريبية وفقا لنظام المحاسبة المبسط
طبقا للماده رقم (1) من القانون رقم (6) لسنه 2025

إسم الممول :
الرقم القومى :
نشاط الممول :
رقم التسجيل الضريبي:
عنوان النشاط الرئيسى: رقم العقار | اسم الشارع / القريه | الحي | القسم / المركز | المحافظه
رقم التليفون (الارضي): رقم الهاتف المحمول :
إسم المأمورية التابع لها الممول:

السيد الاستاذ / رئيس مأمورية ضرائب :
برجاء العلم بان حجم الاعمال يبلغ جنيها مصريا
فقط و قدره مبلغ جنيها مصريا
وذلك وفقا لاي من المعايير الآتية :- برجاء وضع علامه (√) أمام الاختيار
1- بيانات آخر ربط ضريبى نهائى للمشروع الممسجل لدى المصلحة فى تاريخ العمل بهذا القانون .
2- بيانات آخر إقرار ضريبى يقدمه المشروع الممسجل لدى المصلحة ولم يحاسب ضريبيا حتى تاريخ العمل بهذا القانون.
3- بيانات الأقرار الذى يقدمه المشروع الذى يسجل ضريبيا بعد تاريخ العمل بهذا القانون .
4- البيانات المتاحة من خلال منظومة الفاتورة الإلكترونية أو الإيصال الإلكتروني
عند الاستفادة من هذا النظام سيتم :-
- تقديم إقرار سنوي مبسط لضريبة الدخل
- تقديم إقرار قيمة مضافة كل ثلاثة أشهر فى حالة الخضوع لضريبة القيمة المضافة اعتبارا من الفترة التالية للانضمام
- عدم الخضوع لنظام الخصم اوالدفعات المقدمة تحت حساب الضريبة
- تقديم إقرار النسوية الضريبية السنوية لضريبة المرتبات اذا كان مطلوب بضريبة المرتبات
بشترط للاستفادة من الحوافز والتيسيرات الضريبية المنصوص عليها فى هذا القانون ما يأتي:
- الالتزام بتقديم الاقرارات الضريبية المنصوص عليها بالمادة (١٢) من هذا القانون فى المواعيد القانونية
- الانضمام إلى المنظومات الإلكترونية المصلحة بما فى ذلك الفاتورة الإلكترونية أو الإيصال الإلكتروني طبقا لمراحل الإلزام التى يصدر بها قرار من رئيس المصلحة ، وإصدار الفواتير أو الإيصالات المقررة
أوافق ☐

إقرار أقر أنا الموقع أدناه بأن البيانات الواردة بالطلب صادقة وأمينة طبقاً لحجم الاعمال خلال العام كما أقر بغض النام بالجزاءات والعقوبات الواردة بالقانون فى حالة مخالفة بيانات الطلب المقدم للحقيقة.

إسم الممول / الوكيل: إسم الممثل القانوني:
توقيع الممول / الوكيل: توقيع الممثل القانوني:
تحريرا في: يوم شهر سنه

الموقع الالكتروني للمصلحه : www.eta.gov.eg
البريد الالكتروني : info@eta.gov.eg

طلب المحاسبة الضريبية وفقاً للنظام الأصلى طبقاً لأحكام مواد قانون الضريبة على الدخل رقم (91) لسنة 2005 و تعديلاته بدلاً من المحاسبة وفقاً للقانون رقم (6) لسنة 2025



وزارة المالية
مصلحة الضرائب المصرية

نموذج رقم (11/1) طلبات

طلب المحاسبة الضريبية
وفقاً للنظام الاصلي طبقا لاحكام مواد قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005
و تعديلاته بدلا من المحاسبة وفقاً للقانون رقم (6) لسنة 2025

إسم الممول :
الرقم القومى :
نشاط الممول :
رقم التسجيل الضريبي:
عنوان النشاط الرئيسى: رقم العقار | اسم الشارع / القريه | الحي | القسم / المركز | المحافظه
رقم التليفون (الارضي): رقم الهاتف المحمول :
إسم المأمورية التابع لها الممول:

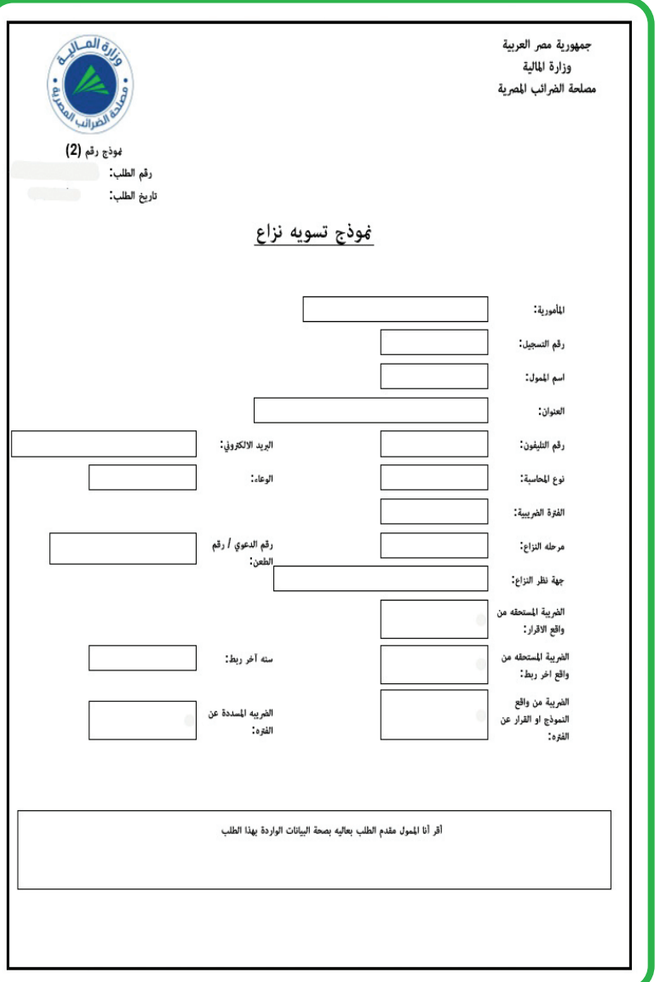
السيد الاستاذ / رئيس مأمورية ضرائب :
يرجى التكرم بالموافقة على محاسبتى ضريبياً وفقاً للنظام الاصلى طبقا لأحكام مواد قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005 والقوانين الضريبية الاخرى بدلا من المحاسبة وفقا للقانون رقم (6) لسنة 2025 حيث أن-
☐ تجاوز حجم الاعمال السنوى للمشروع 20 مليون جنيه بنسبة اقبر من 20% أو تكرار تحققها خلال خمس سنوات
☐ بناء على رغبة الممول للمحاسبة وفقا للنظام لاصلى .
لا يجوز العودة الى النظام الاصلى بناء على رغبة الممول قبل مضى خمس سنوات تبدا من اليوم التالى لتقديم طلب الاستفادة.
وفى حالة فقد حق الاستفادة من الحوافز والتيسيرات الضريبية المنصوص عليها فى هذا القانون يتم التحول للنظام الاصلى جبرا فى الاحوال الاتية:-
- تجاوز حجم الاعمال 20% من 20 مليون جنية.
- تجاوز حجم الاعمال 20 مليون جنيه لقترتين خلال خمس سنوات.
- عدم الالتزام بتقديم الإقرارات الضريبية المنصوص عليها بالمادة (١٢) من هذا القانون فى المواعيد القانونية.
- عدم الالتزام بالانضمام للمنظومات الإلكترونية للمصلحة بما فى ذلك الفاتورة الإلكترونية أو الإيصال الإلكترونى طبقا لمراحل الإلزام التى يصدر بها قرار من رئيس المصلحة ، وإصدار الفواتير أو الإيصالات المقررة .
- تشطة الاستشارات المهنية التى يتحقق (٩٠٪) على الأقل من حجم أعمالها السنوى من تقديم استشارات مهنية لشخص أو شخصين.
أوافق ☐

إقرار أقر أنا الموقع أدناه بأن البيانات الواردة بالطلب صادقة وأمينة طبقاً لحجم الاعمال خلال العام كما أقر بغض النام بالجزاءات والعقوبات الواردة بالقانون فى حالة مخالفة بيانات الطلب المقدم للحقيقة.

إسم الممول / الوكيل
إسم الممثل القانوني :
التوقيـــع :
تحريرا في: يوم شهر سنه

الموقع الالكتروني للمصلحه : www.eta.gov.eg
البريد الالكتروني : info@eta.gov.eg

نـــموذج تســـــــوية نـــــزاع



جمهورية مصر العربية
وزارة المالية
مصلحة الضرائب المصرية

نموذج رقم (2)
رقم الطلب:
تاريخ الطلب:

نموذج تسويه نزاع

المأمورية:
رقم التسجيل:
اسم الممول:
العنوان:
رقم التليفون: البريد الالكتروني:
نوع المحاسبة: الوعاء:
الفترة الضريبية:
مرحله النزاع: رقم الدعوي / رقم الطعن:
جهة نظر النزاع:
الضريبة المستحقه من واقع الاقرار:
الضريبة المستحقه من واقع اخر ربط: سنه اخر ربط:
الضريبه من واقع النموذج او القرار عن الفتره: الضريبه المسددة عن الفتره:

أقر أنا المول مقدم الطلب بعاليه بصحة البيانات الواردة بهذا الطلب

ثقة.. شراكة.. مساندة

فى جولات ميدانية امتد كل منها لثلاث ساعات

وزير المالية يتحاور مع الممولين والموظفين بالمراكز والمأموريات الضريبية

كجوك: لمست بداية تغيير حقيقى.. تدفعنا لاستكمال المسار الإصلاحى الجديد





زملاؤنا أصبحوا أكثر وعيًا.. ويجتهدون فى تحويل التسهيلات الضريبية لواقع ملموس

تفاءلت كثيرًا عندما وجدت شباب العاملين يقترحون أفكارًا جديدة للتيسير على شركائنا الممولين

بدأ أحمد كجوك، وزير المالية، سلسلة جولاته الميدانية بالمراكز والمأموريات الضريبية؛ فى إطار متابعته المستمرة لتطبيق الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، والعمل على تذليل أى عقبات أو تحديات قد تتكشف، من خلال التطبيق العملى على أرض الواقع، وحرصه أيضًا على أن يبعث برسائل واضحة للممولين والعاملين، على حدٍ سواء، تصب جميعها فى تعزيز مسار التعاون، فى إطار من الثقة والشراكة والمساندة لمجتمع الأعمال، بصفحة جديدة تسهم فى تحفيز الالتزام الطوعى؛ استهدافًا لتوسيع القاعدة الضريبية.

حرص الوزير، خلال جولاته بمركز ثان كبار الممولين بمدينة السادس من أكتوبر، ومأموريتى ضرائب المنيل ومصر القديمة، التى امتد كل منها لنحو ثلاث ساعات، على التحاور مع العاملين والممولين أيضًا حول أهمية الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، قائلًا: «لمست بداية تغيير حقيقى.. تدفعنا لاستكمال المسار الإصلاحى الجديد؛ حيث أصبح زملاؤنا أكثر وعيًا، ويجتهدون فى تحويل التسهيلات الضريبية لواقع ملموس».

أضاف كجوك: «تفاءلت كثيرًا عندما وجدت شباب العاملين يقترحون أفكارًا جديدة؛ للتيسير على شركائنا الممولين، وتأكدت حينئذ أننا نمتلك كوادر بشرية تتمتع بكفاءة وخبرة، وتستطيع تنفيذ مستهدفاتنا الطموحة، التى تؤسس لنظام ضريبى مبسط يتسم بالوضوح واليقين، ويكون أكثر جذبًا لممولين جدد»، لافتًا إلى أننا اتفقنا، خلال مناقشاتنا مع زملائنا وشركائنا أيضًا، على أهمية العمل لتوسيع القاعدة الضريبية، بخدمات متميزة ترتكز على الثقة المتبادلة، خاصة أن جميعنا بات يدرك تمامًا أن اقتصادنا متنوع، وأكبر بكثير من حجم الممولين الحاليين.

أشار إلى أن تقليل النزاعات وتبسيط الإجراءات والتواصل المباشر مع شركائنا يدفعنا للأمام، وأن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية تؤسّس لهذا المنهج الجديد، الذى نتبناه فى إطار خطة الحكومة لإرساء دعائم بيئة أعمال مواتية، وأكثر جذبًا للاستثمار، وتعزيزًا لتنافسية الاقتصاد المصرى.

وجه كجوك حديثه للممولين قائلًا: «كل الدعم والمساندة.. حتى تنمو مشروعاتكم لصالح بلدنا، وإن تقييم الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية سيكون من جهات محايدة تعتمد على قياس مستوى رضائكم، فنحن نؤمن بأن أفضل دعاية لما نتبناه من إصلاحات وتيسيرات سيكون من خلالكم».

أضاف وزير المالية فى حديثه للممولين: «نتعامل معكم بما يرضى الله، ويرضيكم أيضًا، وسنصل إليكم بشتى الطرق الهادفة للتواصل المباشر، بما فى ذلك إتاحة خدمات ضريبية متنقلة.. وسنعمل دومًا على أن نتكاتف كلنا فى صف واحد، مؤمنين بأنه كلما زاد عدد الممولين كان لدينا مساحة أكبر للتيسير عليهم».





اتفقنا على توسيع القاعدة الضريبية.. بخدمات متميزة ترتكز على الثقة المتبادلة

جميعنا يدرك تمامًا أن اقتصادنا متنوع وأكبر بكثير من حجم الممولين

تقليل النزاعات.. وتبسيط الإجراءات.. والتواصل المباشر مع شركائنا.. يدفعنا للأمام

أقول للممولين: «كل الدعم والمساندة.. حتى تنمو مشروعاتكم لصالح بلدنا»

تقييم «التسهيلات الضريبية» من جهات محايدة تعتمد على قياس مستوى رضائكم

نؤمن بأن أفضل دعاية لما نتبناه من إصلاحات وتيسيرات.. سيكون من خلالكم

نتعامل معكم «بما يرضى الله» ويرضيكم أيضًا.. وسنصل إليكم بخدمات ضريبية متنقلة

نتكاتف كلنا فى صف واحد.. وكلما زاد عدد الممولين كان لدينا مساحة أكبر للتيسير عليهم

ثقة.. شراكة.. مساندة

حظيت الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية بإشادة واسعة من مجتمع الأعمال؛ حيث أبدى رموزه تفاؤلهم بهذا المسار الإيجابى المتطور والمحفز الذى انتهجه أحمد كجوك وزير المالية، وتحمست له مصلحة الضرائب المصرية برئاسة رشا عبدالعال، من أجل فتح صفحة جديدة بين مصلحة الضرائب المصرية والممولين فى إطار من الشراكة الحقيقية القائمة على الحفاظ على كل الحقوق والالتزامات.

إشادة واسعة من مجتمع الأعمال بحزمة «التسهيلات الضريبية»



على عيسى.. رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين:

إجراءات مُحفِّزة وطموحة.. على طريق تلبية احتياجات المجتمع الضريبى

أكد على عيسى رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين، أن حزمة التسهيلات الضريبية تتضمن إجراءات محفزة وطموحة تمضى بها وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية بقوة على طريق تلبية احتياجات المجتمع الضريبى، ترسيخًا «للثقة واليقين» مع الممولين؛ بما يساعد فى تخفيف الأعباء الضريبية والمضى يدًا بيد فى الدفع بالأنشطة الاقتصادية وتعزيز معدلات الإنتاج والتصدير والنمو.

أضاف أن التحدى دائمًا فى أى مبادرة طموحة، يكون فى التطبيق على أرض الواقع، ولكننا نثق فى قدرة مصلحة الضرائب المصرية على التطوير للأفضل، خاصة مع هذا المسار الإيجابى الذى تحرص من خلاله على إزالة أى عقبات أو تحديات أمام الممولين لمساعدتهم فى النمو؛ باعتبارهم شركاء حقيقيين، وزيادة أنشطتهم الاستثمارية، موضحًا أننا رأينا، فى حزمة التسهيلات الضريبية، أسلوبًا مختلفًا فى تحليل وتحسين الواقع الضريبى؛ على نحو يسهم فى خلق حالة من «الشراكة الحقيقية» بين مجتمع الأعمال، ومصلحة الضرائب المصرية، أوضح أن منظومة المقاصة الإلكترونية توفر السيولة النقدية وتيسر سداد المستحقات الحكومية، لافتًا إلى أن الضوابط الميسَّرة لتسوية المنازعات الضريبية و«عدم النظر للماضى»، يساعد فى تحفيز الاستثمار، خاصة فى ظل ما تضمنته قوانين «التسهيلات الضريبية» من معالجات مرنة بما فى ذلك: السماح للممولين بتسوية المنازعات الناتجة عن الفحص التقديرى خلال الفترات الضريبية المنتهية قبل ٢٠٢٠ مقابل أداء نسبة من الضريبة وكذلك تقسيط الضريبة الناتجة عن تسوية النزاع على أقساطٍ ربع سنوية لمدة عام دون احتساب مقابل تأخير، فضلًا على السماح للممولين بتسوية المنازعات الناتجة عن فحص الدفاتر والحسابات للأعوام حتى ٢٠٢٠ مع التجاوز عن ١٠٠٪ من مقابل التأخير والضريبة والمبالغ الإضافية.

د. محرم هلال.. رئيس اتحاد المستثمرين:

فكر جديد يثق فى قدرة القطاع الخاص على تنشيط الاقتصاد

التوسع فى الفحص بالعينة.. يرسِّخ جسور الثقة

قال د. محرم هلال رئيس اتحاد المستثمرين، إن معالجة التحديات الضريبية برؤية واقعية على النحو الذى تبنته وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية فى الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، والقوانين الصادرة مؤخرًا بشأنها، تدفع جهود تحفيز الاستثمار وبناء اقتصاد قوى وأكثر تنافسية، يرتكز على الإنتاج والتصدير، بما يخلق مساحات مالية تستطيع من خلالها الدولة تلبية الاحتياجات التنموية للمواطنين وتعزيز الإنفاق الاجتماعى على الصحة والتعليم، والتوسع فى شبكة الحماية الاجتماعية الأكثر استهدافًا للفئات الأولى بالرعاية، موضحًا أننا لمسنا فى حزمة «التسهيلات الضريبية» فكرًا جديدًا يثق فى القطاع الخاص وقدرته على تنشيط الاقتصاد وقيادة عملية التنمية والنمو وتوفير المزيد من فرص العمل، ومن ثم مبادرات وإجراءات مشجِّعة للاستثمارات الخاصة.

أضاف أن حزمة «التسهيلات الضريبية» تبنت منهجًا جريئًا وعمليًا فى حل مشاكل المستثمرين وتحسين العلاقة بينهم وبين مصلحة الضرائب من خلال دراسة الواقع وتلبية احتياجات المجتمع الضريبى، وتقديم خدمة عادلة ومتميزة للممولين، لافتًا إلى أن التوسع فى نظام الفحص بالعينة ليشمل كل المراكز الضريبية يرسِّخ جسور الثقة بين مصلحة الضرائب المصرية والمستثمرين.

أوضح أننا نثمِّن جهود وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية الهادفة لتحسين جودة الخدمات المقدمة بالمناطق والمأموريات والمراكز الضريبية، وسرعة الانتهاء من المنازعات والملفات الضريبية المتراكمة لدفع حركة النشاط الاقتصادى، مؤكدًا أننا نمد أيدينا لوزير المالية لإنجاح مسار الشراكة بين مجتمع الأعمال والمصالح الإيرادية لصالح بلدنا.



أحمد الوكيل.. رئيس اتحاد الغرف التجارية:

مبادرة مشجعة.. لخلق بيئة أعمال صديقة للمستثمرين

إنهاء المنازعات بمرونة.. ومقابل التأخير لا يتجاوز «أصل الضريبة»



أكد أحمد الوكيل رئيس اتحاد الغرف التجارية، أن حزمة التسهيلات الضريبية تُعد مبادرة جيدة ومشجعة تسعى من خلالها وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية لخلق بيئة أعمال صديقة ومُحفِّزة للمستثمرين، وبدء صفحة جديدة تقوم على الشراكة مع مجتمع الأعمال، وتعكس قراءة واضحة للتحديات الضريبية، ومرونة فى تقدير الموقف وعلاج المشكلة من جذورها، على نحو يسهم فى تعزيز معدلات الإنتاجية والنمو الاقتصادى المستدام، وتوفير المزيد من فرص العمل، موضحًا أننا لاحظنا مرونة وتيسيرًا على الممولين فى التعامل مع ملف «إنهاء المنازعات الضريبية» حيث تضمن القانون الجديد آليات مُيسِّرة ومبسطة ومُحفِّزة لمجتمع الأعمال.

أضاف الوكيل، أننا تفاءلنا كثيرًا بوضع حد أقصى فى القانون الجديد لمقابل التأخير أو الضريبة الإضافية لا يتجاوز «أصل الضريبة»، لافتًا إلى أن التعامل مع المجتمع الضريبى بثقة ومساندة يرفع معدلات الالتزام الطوعى لدى الممولين، وأننا مستعدون للعمل سويًا للارتقاء بالمنظومة الضريبية فى إطار المسئولية الوطنية على نحو يسهم فى التيسير على الممولين وتحسين بيئة الأعمال بما يساعد فى جذب المزيد من الاستثمارات.

أحمد السويدى.. رئيس الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة بالقاهرة:

وزير المالية يلعب دورًا مؤثرًا فى دفع حركة الاستثمار والنشاط الاقتصادى

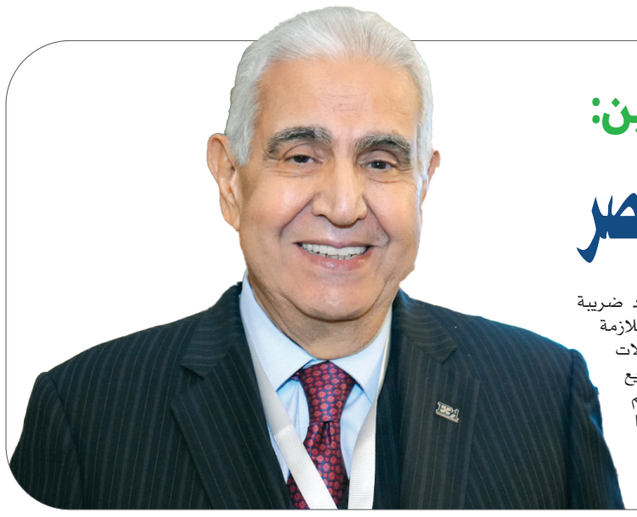


قال أحمد السويدى رئيس الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة بالقاهرة، إن وزير المالية يلعب دورًا مؤثرًا فى دفع حركة الاستثمار والنشاط الاقتصادى ودعم القطاع الخاص من خلال تبنيه نهجًا إيجابيًا فى التعاون مع مجتمع الأعمال وحل المشكلات التى تواجه القطاع الصناعى بشكل فورى، لافتًا إلى أن حزمة «التسهيلات الضريبية» تبعث على التفاؤل بمستقبل ملىء بالفرص للقطاع الخاص من خلال التيسيرات غير المسبوقة التى تتيحها الحزمة لمجتمع الأعمال وتحفزه على التوسع فى الإنتاج والتصدير.

أضاف السويدى، أن الصورة بدأت تتغير فى التعامل مع ملف «الضرائب» وأصبح هناك تركيز واضح على مد جسور الثقة والشراكة مع مجتمع الأعمال، وبناء حالة من الاستقرار الضريبى وتقليل المنازعات، وقد عكست حزمة التسهيلات الضريبية حرصًا على تبسيط الإجراءات والتحفيز والعدالة، موضحًا أننا نتطلع إلى تحسن ملموس فى مستوى الخدمة خلال الفترة المقبلة.

مجد المنزلاوى.. رئيس مجلس إدارة مؤسسة رجال الأعمال المصريين-الصينيين:

«المالية» و«الضرائب» تتحدثان بلغة محفزة.. تساعدنا فى جذب الشراكات الاستثمارية إلى مصر



أكد مجد المنزلاوى، رئيس مجلس إدارة مؤسسة رجال الأعمال المصريين-الصينيين، أن وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية تتحدثان بلغة محفزة، انعكست فى الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية الهادفة لتشجيع مجتمع الأعمال على توسيع مشروعاته وأنشطته التنموية المختلفة؛ بما يساعد فى جذب المزيد من الشراكات الاستثمارية إلى مصر، ويدعم مسار التنمية الاقتصادية الشاملة.

قال إننا شهدنا فى هذه الحزمة تحركًا إيجابيًا لإنهاء مشاكل المستثمرين بحلول عملية، تسهم فى الحد من المنازعات الضريبية، بما فى ذلك العمل على إنهاء كل الملفات القديمة حتى ٢٠٢٠، بإجراءات مبسطة تيسيرًا وتخفيفًا للأعباء، على نحو يؤسس لبداية مرحلة جديدة بين مصلحة الضرائب ومجتمع الأعمال أعلن إطلاقها وزير المالية، قائلًا: «معًا.. نبدأ صفحة جديدة.. ثقة وشراكة ومساندة».

أضاف أن عودة «نظام الفحص بالعينة»، فى كل المراكز تسهم فى رفع كفاءة المنظومة الضريبية وتشجع المستثمرين على الالتزام الطوعى، حيث تعد «بداية موفقة» لتأكيد الثقة مجددًا فى كبار الممولين وغيرهم.

أشار إلى أننا نأمل فى تسريع وتيسير رد ضريبة «القيمة المضافة» لتوفير السيولة المالية اللازمة للمشروعات الاقتصادية، ورفع المعدلات الإنتاجية والتصديرية، إلى جانب تسريع منظومة «المقاصة الإلكترونية» بما يسهم فى تسهيل إجراءات التسوية بين مديونياتنا ومستحقاتنا لدى الحكومة.

بسام الشنوانى.. رئيس الجمعية المصرية لشباب الأعمال المصريين:

ندعِّم «التيسيرات الضريبية».. حتى ينجح هذا الفكر المُحفِّز فى جذب ممولين جدد



قال بسام الشنوانى، رئيس الجمعية المصرية لشباب الأعمال، إننا ندعم «التيسيرات الضريبية» التى أطلقتها وزارة المالية ومصلحة الضرائب، بما تشمله من تبسيط وتخفيف الأعباء والالتزامات الضريبية لمجتمع الأعمال، حتى ينجح هذا الفكر المحفز فى جذب ممولين جدد، على نحو ينعكس فى توسيع القاعدة الضريبية، بما يؤثر إيجابيًا فى الاقتصاد المصرى، وأضاف أن النظام الضريبى المبسط لصغار الممولين من مختلف الأنشطة يُعد نقلة نوعية فى التعامل مع الشركات الناشئة وريادة الأعمال وأصحاب المهن الحرة، باعتبارهم شريكًا أساسيًا فى مسار تحقيق التطوير الشامل، حيث تضمن هذا النظام إقرارات ضريبية مبسطة وإعفاءات وحوافز عديدة.



معًا نبدأ صفحة جديدة

نقطة ومن أول السطر

ثقة.. شراكة.. مساندة

محمد البهى.. رئيس لجنة الضرائب والجمارك باتحاد الصناعات:

التسهيلات الضريبية تدعم الصناعة والتصدير.. وتخفف الأعباء



أكد محمد البهى رئيس لجنة الضرائب والجمارك باتحاد الصناعات المصرية، أن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية تتكامل مع مبادرات الدولة الداعمة للصناعة والتصدير، حيث تسهم فى تخفيف الأعباء والالتزامات الضريبية على نحو يقلل تكاليف عملية الإنتاج المحلى ويعزز التنافسية الاقتصادية ويحفز الاستثمار الصناعى، من خلال منهج التبسيط والتيسير والتحفيز الذى تتبناه وزارة المالية، ومصلحة الضرائب المصرية فى التعامل مع كبار وصغار ومتوسطى الممولين؛ ترسيخًا للثقة بينهم وبين مصلحة الضرائب.

أشار إلى أن «النظام الضريبى المبسط» المستحدث للأنشطة التى لاتتجاوز إيراداتها ٢٠ مليون جنيه سنويًا، يؤدى إلى نمو المشروعات الصناعية الصغيرة فى الاقتصاد المصرى؛ حيث يتضمن إعفاءات عديدة، وإقرارات مبسطة ونظمًا مبسطة أيضًا للسجلات والدفاتر والمستندات والإجراءات، ويرتكز على إقرار ضريبة نسبية مبسطة على الإيرادات السنوية، دون الحاجة إلى حساب صافى الأرباح.

علاء السقطى.. رئيس اتحاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

استحداث منظومة ضريبية شاملة ومُيسِّرة للمشروعات الصغيرة.. خطوة مُحفِّزة للاستثمارات



تبسيط الإجراءات وتخفيف الأعباء والالتزامات الضريبية يخفض تكاليف الإنتاج ويوفر السيولة النقدية

أكد علاء السقطى نائب رئيس اتحاد المستثمرين، رئيس اتحاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أن استحداث أول منظومة ضريبية شاملة ومُيسِّرة للمشروعات الصغيرة والأنشطة التى لا تتجاوز إيراداتها السنوية ٢٠ مليون جنيه، يعد خطوة مُحفِّزة للاستثمارات والشركات الناشئة وريادة الأعمال، موضحًا أن هذه المنظومة الضريبية المبسطة المستحدثة بما تضمنته من تبسيط للإجراءات وإعفاءات وتيسيرات وتخفيف للأعباء والالتزامات الضريبية، تُسهم فى تخفيض تكاليف الإنتاج وتوفير السيولة النقدية، على نحو يدفع جهود التنمية الاقتصادية.

قال: «الآن.. أصبح العمل تحت مظلة الاقتصاد الرسمى.. بإجراءات ضريبية أسهل وتكلفة أقل.. وماحدش هيسأل عن اللى فات»، مشيرًا إلى أن «التسجيل الضريبى» يفتح آفاقًا واسعة للاستفادة من التسهيلات التمويلية والحوافز التصديرية والفرص التدريبية والتسويقية.

أضاف أن هذه المنظومة الضريبية المبسطة تعكس إدراك وزارة المالية للتحديات العملية التى كانت تُواجه المشروعات الصغيرة بمختلف الأنشطة، وحرصها على التعامل الواقعى معها فى إطار من الثقة والشراكة، تسعى وزارة المالية لترسيخها مع المجتمع الضريبى.

أحمد شوقى.. رئيس جمعية الضرائب المصرية:

«الحوافز الجديدة».. تساعد فى توسيع القاعدة الضريبية



أكد أحمد شوقى، رئيس جمعية الضرائب المصرية، أن «الحوافز الجديدة» التى تضمنتها الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، تساعد فى توسيع القاعدة الضريبية، حيث تعمل، بإجراءات مبسطة ومشجعة، على جذب ممولين جدد من خلال رفع معدلات الالتزام الطوعى بصورة تحفيزية، على نحو يساعد فى تحسين العلاقة بين مجتمع الأعمال ومصلحة الضرائب المصرية، مشيرًا إلى أن هذه الحوافز تساعد فى الاستقرار الضريبى، وتهيئة بيئة أعمال جاذبة للقطاع الخاص.

أوضح أن تسوية «المنازعات الضريبية» بآليات سهلة على النحو الذى ورد بقوانين التسهيلات الضريبية، يعكس حرص الدولة على تخفيف الأعباء المالية عن الممولين بما يشجع الاستثمار فى مختلف الأنشطة الاقتصادية، وتحفيز الإنتاج.

د. رابح رتيب.. رئيس جمعية التشريع الضريبى:

مسار متطور للإصلاح الضريبى.. يبدأ وينتهى من الممولين.. ويستهدف رضاءهم



قال د. رابح رتيب رئيس جمعية التشريع الضريبى، إن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية تجسد مسارًا متطورًا للإصلاح الضريبى يبدأ وينتهى من الممولين ويستهدف رضاءهم فى المقام الأول من خلال العمل على خفض الأعباء وتقديم خدمات أفضل للمجتمع الضريبى.

أضاف أن التطور المتنامى للمنظومة الضريبية يكشف عن حجم الجهود المبذولة من الدولة لتحقيق الاستقرار والعدالة الضريبية، باعتبارهما الركيزتين الأساسيتين لتوسيع المجتمع الضريبى، موضحًا أن التسهيلات الضريبية تُعد بمثابة ميثاق جديد يُعيد ترسيخ مبادئ الثقة والشراكة واليقين بين مجتمع الأعمال والمصالح الإيرادية بما فيها مصلحة الضرائب المصرية.. وقال: نتوقع مردودًا إيجابيًا لدى المجتمع الضريبى مع التطبيق المتقن للإجراءات المحفزة والمُيسَّرة.

د. محمد هلال:

توجهات واضحة تخفف الأعباء والالتزامات الضريبية عن الممولين



أكد د. محمد هلال، رئيس لجنة تنمية الموارد البشرية والتدريب الفنى بجمعية رجال الأعمال المصريين، أن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية تعكس التوجهات الواضحة للدولة، الهادفة لتخفيف الأعباء والالتزامات الضريبية عن الممولين، بما يسهم فى تقليل تكاليف الإنتاج والتصنيع ومن ثم تنافسية التصدير، لافتًا إلى أهمية النظام الضريبى المبسط الذى تم استحداثه بالقانون الصادر مؤخرًا بالعديد من التيسيرات والمزايا والحوافز والإعفاءات أيضًا لأصحاب الأنشطة والمشروعات التى لا يتجاوز حجم أعمالها ٢٠ مليون جنيه سنويًا.

أوضح أن تطبيق نظام الفحص بالعينة بكل المراكز، يعزز جهود الالتزام الطوعى؛ حيث يبعث برسالة واضحة من مصلحة الضرائب للممولين بأنها تثق فيهم وتمد يد الشراكة وتستهدف التيسير عليهم؛ حتى يتوسعوا فى مشروعاتهم ويوفروا المزيد من فرص العمل.

د. وليد جمال الدين:

الآليات المُيسَّرة لحسم الملفات القديمة وتسوية المنازعات الضريبية.. تدفع حركة الاستثمار



أكد د. وليد جمال الدين، رئيس لجنة التصدير بجمعية رجال الأعمال المصريين، أن الآليات المُيسَّرة التى أطلقتها وزارة المالية ومصلحة الضرائب لحسم الملفات القديمة وتسوية المنازعات الضريبية تدفع حركة الاستثمار، حيث توفر مزايا عديدة للممولين من شأنها أن تحفزهم على توسيع استثماراتهم ومشروعاتهم الإنتاجية والتصديرية.

أضاف أن منظومة المقاصة المركزية «مهمة جدًا» للتسوية بين مستحقات ومديونيات الممولين لدى الحكومة، حيث تساعد فى تخفيف الأعباء المالية عن الشركات بما يدعم قدرتها على الإنتاج والاستثمار، ويؤدى فى النهاية إلى تعزيز النمو الاقتصادى.

قال إن «النظام الضريبى المبسط» يشجع أصحاب المشروعات الإنتاجية غير المسجلين بالمنظومة الضريبية على الانضمام للمجتمع الضريبى، حيث تضمن هذا النظام المستحدث توفير مجموعة من الإعفاءات والآليات المبسطة التى تدفعهم للتطوير والنمو.

د. يسرى الشرقاوى.. رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة:

نشعر بقراءة جديدة للملف الضريبى ومنهجية مختلفة فى التعامل مع التحديات



أكد د. يسرى الشرقاوى، مستشار الاستثمار الدولى، رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة، أن القطاع الخاص مع تطبيق الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية بدأ يشعر بقراءة جديدة للملف الضريبى ومنهجية مختلفة من جانب وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية، فى التعامل مع التحديات، موضحًا أن حزمة الإصلاحات تسهم فى تقليل العبء الضريبى عن كل الممولين، وتحفز رواد الأعمال وتحقق العدالة الضريبية وتجذب ممولين جددًا.

أضاف الشرقاوى، أن مبادرة التيسيرات الضريبية التى أطلقتها وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية، تعكس توجه الدولة الداعم لتمكين القطاع الخاص خاصة الشركات الناشئة، وترسخ لشراكة حقيقية قائمة على الثقة والمساندة واليقين، على نحو انعكس فى إيجاد آليات مبسطة لإنهاء وتسوية المنازعات الضريبية، مشيرًا إلى أن هذه الإصلاحات الجوهرية تحقق حالة من الارتياح لدى المجتمع الضريبى، وتمهد لصفحة جديدة بينهم وبين مصلحة الضرائب المصرية، وتؤكد أن الدولة تمضى على الطريق الصحيح؛ لزيادة الناتج المحلى الإجمالى، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

مهند خالد:

بداية مبشرة.. لسلسلة من الإصلاحات الضريبية المشجعة لمجتمع الأعمال



أكد مهند خالد، أمين صندوق جمعية رجال الأعمال المصريين، أن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، تعد بداية مبشرة لسلسلة من الإصلاحات الضريبية المشجعة لمجتمع الأعمال بما تضمنته من إجراءات إيجابية داعمة لرواد الأعمال، لتوسيع أنشطتهم الاستثمارية فى مصر، داعيًا أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذوى المهن الحرة إلى الانضمام لمظلة الاقتصاد الرسمى من أجل الاستفادة من هذه التيسيرات الداعمة لرواد الأعمال والشركات الناشئة وصغار الممولين.

أضاف أننا حريصون على التعاون مع مصلحة الضرائب، لاستعادة الثقة بينها وبين الممولين والانطلاق نحو بناء شراكة تخدم الاقتصاد وتسهم فى تهيئة بيئة استثمارية ذات مزايا تنافسية.

أيمن العشرى.. رئيس الغرفة التجارية بالقاهرة:

وزير المالية يؤسس لنقلة نوعية بالضرائب تساعد القطاع الخاص فى النمو



أكد أيمن العشرى، رئيس الغرفة التجارية بالقاهرة، أن وزير المالية يتبنى مبادرات ضريبية إصلاحية برؤية جديدة، ترتكز على استعادة ثقة المجتمع الضريبى فى إطار من الشراكة، يساعد فى حفظ حقوق الممولين وتخفيف الأعباء والالتزامات الضريبية عن الممولين، على نحو يؤسس لنقلة نوعية تدعم القطاع الخاص وتدفعه للنمو والتطور.

قال إن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية تسهم فى تعزيز الثقة بين مصلحة الضرائب المصرية والممولين، على نحو يدفع النشاط الاقتصادى، ويسهم فى زيادة معدلات الناتج المحلى، لافتًا إلى أن النظام الضريبى المتكامل والمبسط الذى بدأ تطبيقه يشجع الشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة بحوافز وإعفاءات عديدة ونظم مُيسَّرة.

ثقة.. شراكة.. مسانده

رؤساء جمعيات المستثمرين بالمحافظات:

«الضرائب» تمد «يد الثقة» لمجتمع الأعمال.. بأول حزمة «تسهيلات»

شكرًا لوزير المالية.. ونأمل فى المزيد من «التيسيرات» والحوافز الداعمة للاستثمار

أكد رؤساء جمعيات المستثمرين بالمحافظات، أن مصلحة الضرائب المصرية تمد يد الثقة لمجتمع الأعمال بأول حزمة «تسهيلات»، معربين عن شكرهم وتقديرهم لوزير المالية، آملين فى المزيد من «التيسيرات» والحوافز الداعمة للاستثمار،

قالوا، عقب لقائهم أحمد كجوك، وزير المالية، فى الاجتماع، الذى نظمه اتحاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، برئاسة علاء السقطى، إن إنهاء المنازعات يساعدنا فى التقدم للأمام، بمشروعات جديدة، موضحين أن الأفراد والشركات يستفيدون من الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، دون اشتراط مقرات للمشروعات، وأن النظام الضريبى المبسَّط يعد مبادرة جيدة لصغار الممولين بمختلف الأنشطة.

أكد د. أسامة حفيلة، رئيس جمعية مستثمرى دمياط، أن وزارة المالية تتبع المسار الصحيح فى بناء جسور الشراكة والمساندة مع مجتمع الأعمال، مضيفًا أن التسهيلات الضريبية تسهم فى إزالة العقبات والتحديات أمام الممولين.

أوضح أن الحوافز الجديدة تعطى الفرصة أمام المستثمرين لفتح صفحة جديدة مع مصلحة الضرائب وغلق كل الملفات القديمة، وعودة نظام الفحص بالعينة، وتفعيل منظومة المقاصة المركزية، وغيرها من الإجراءات، التى تُبسِّط الكثير من الأمور أمام الممولين، مشيرًا إلى أن النظام الضريبى المبسَّط يُحفِّز المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال على التطوير، ومِن ثمّ التوسع فى أنشطتهم الاقتصادية.

قال عبد الله الغزالى، رئيس جمعية مستثمرى بلبيس الصناعية، إن التسهيلات الضريبية الجديدة خطوة جيدة للتيسير على الممولين وتحسين العلاقة مع المصالح الإيرادية، مؤكدًا أهمية ما أعلنه وزير المالية بالاستثمار فى العنصر البشري؛ حيث يسهم ذلك فى ضمان تقديم خدمات أفضل بالمأموريات الضريبية، خلال الفترة المقبلة.

أضاف أن ما يميِّز المرحلة الأولى من التيسيرات الضريبية تبسيط الإجراءات، التى كانت تمثل عائقًا أمام الممولين، خلال الفترة الماضية، داعيًا أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الانضمام للاقتصاد الرسمى والاستفادة من مزايا الحوافز الضريبية، التى أعلنتها وزارة المالية.

قال على حمزة، رئيس جمعية مستثمرى أسيوط، إننا متحمسون للمنهجية الجديدة، التى تتبعها وزارة المالية،







إنهاء المنازعات يساعدنا فى التقدم للأمام.. بمشروعات جديدة

النظام الضريبى المُبسَّط مبادرة جيدة لصغار الممولين بمختلف الأنشطة

وانعكست فى الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، التى تُعد بمثابة انطلاقة قوية تُسهم بفاعلية فى تحسين العلاقة بشكل أكبر بين الممولين ومصلحة الضرائب، موضحًا أن النظام الضريبى المبسَّط يُعد مكسبًا للطرفين: الدولة والمستثمر؛ حيث يشجع رواد الأعمال على التوسع فى أنشطتهم الاستثمارية والإنتاجية، ويساعد فى تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

أكد عادل السكرى، نائب رئيس جمعية مستثمرى أسيوط، أن حزمة التسهيلات الضريبية الجديدة تحل أزمة الملفات الضريبية المتراكمة للممولين من جذورها، لافتًا إلى أن التطبيق السليم والموحد للحوافز فى مختلف المأموريات يحقق العدالة الضريبية بين كل المستثمرين.

أضاف أن النظام الضريبى المُبسَّط يساعد فى جذب المزيد من مستثمرى المشروعات الصغيرة والمتوسطة للاقتصاد الرسمي؛ حيث يتضمن حوافز وإعفاءات ضريبية مختلفة، لافتًا إلى أن منظومة المقاصة المركزية تساعد المستثمرين فى التسوية بين مستحقاتهم ومديونياتهم لدى الحكومة.

أشاد محمود الشندويلى، رئيس جمعية مستثمرى سوهاج، بالحملات التوعوية للحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، التى بدأت تؤتى ثمارها، مؤكدًا أنها تساعد فى تبسيط المعلومات حول الحوافز الجديدة، التى أقرتها الدولة مؤخرًا.

أضاف أن إنهاء المنازعات القديمة يعد من أهم مميزات التيسيرات الضريبية، التى أعلنها وزير المالية، لافتًا إلى أن هذا القرار يساعد العديد من المستثمرين فى المضى قدمًا من أجل فتح مشروعات استثمارية وإنتاجية جديدة، تسهم فى تحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

رئيس شركة «إى. تاكس»:

نعمل على التوظيف الأمثل للذكاء الاصطناعى فى التيسير على المجتمع الضريبى



أكد خالد عبدالغنى، رئيس شركة تكنولوجيا تشغيل الحلول الضريبية «إى. تاكس»، أننا نعمل على التوظيف الأمثل لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعى، والاستفادة من البيانات المتوفرة بالنظم الإلكترونية فى تبسيط الإجراءات وتقديم خدمات ضريبية أسرع وأفضل؛ على نحو يسهم فى التيسير على المجتمع الضريبى، أخذًا فى الاعتبار أن هذا «أحسن عائد» للممولين من النظم المميكنة المطبقة.

أضاف رئيس شركة تكنولوجيا تشغيل الحلول الضريبية «إى. تاكس»، أننا حريصون على تقديم خدمات الدعم التقنى والفنى بالمأموريات الضريبية لضمان استقرار وكفاءة الأنظمة الضريبية الإلكترونية على نحو يسهم فى إنجاح الحزمة الأولى من التسهيلات الضريبية التى يتبناها وزير المالية لتعزيز مسار الثقة والشراكة مع مجتمع الأعمال.



ثقة.. شراكة.. مساندة



عماد الدين حسين
رئيس تحرير جريدة «الشروق»

التسهيلات الضريبية والتطبيق على أرض الواقع

اطلعت على فلسفة وتفاصيل حزمة التسهيلات الضريبية، التى أعدتها وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية، ووجدت معظم النقاط جيدة وإيجابية.
لكن السؤال، الذى ظل يشغلنى دائمًا هو: كيف يمكن أن نترجم كل ذلك على أرض الواقع؟
إن فلسفة حزمة التسهيلات تنطلق من قناعة واضحة بضرورة مد جسور الثقة والشراكة بين مصلحة الضرائب ومجتمع رجال الأعمال والممولين بصفة عامة.
وقد أحصيت ٢٠ إجراءً لتوسيع القاعدة الضريبية، وتحفيز الالتزام الطوعى، منها نظام ضريبى متكامل لأى مشروعات أو أنشطة لا تتجاوز إيراداتها ٢٠ مليون جنيه سنويًا، ووضع حد أقصى مقابل التأخير لا يتجاوز أصل الضريبة، وتشجيع غير المسجلين على التسجيل، وفتح صفحة جديدة معهم، وآليات مُيسِّرة لتسوية المنازعات الضريبية، واستحداث آليات للتصالح، ورد ضريبة القيمة المضافة ومنظومة متطورة للمقاصة المركزية، والتوسع فى نظام الفحص بالعينة، وتشكيل مجلس استشارى لتوحيد الفتاوى الضريبية، وتعزيز دور وحدة دعم المستثمرين لتلقى الشكاوى والمستندات إلكترونيًا، وإلغاء الإقرارات غير المؤيدة مستنديًا بصورة مرحلية، وتشكيل جهات محايدة؛ لقياس مدى رضا الممولين عن الخدمات الضريبية، لضمان التطوير المستدام.
وما سبق يعد أبرز الإجراءات لتوسيع القاعدة الضريبية، ومن الواضح أنها جميعًا جيدة، بل لا أبالغ إذا قلت إنها مثالية، لكن مرة أخرى فإن السؤال الجوهرى هو: كيف نطبق ذلك على أرض الواقع، وكيف تصل هذه الرسالة إلى الجميع، ولماذا لا تصل هذه الإجراءات المثالية إلى عموم الممولين، وهل لاتزال الثقة مفقودة بين المصلحة والممول؟
للموضوعية، ومن خلال أرقام التحصيل، التى تتزايد سنويًا وتسهم بمعدلات ضخمة فى تمويل الميزانية، فإن مصلحة الضرائب ووزارة المالية حققت قفزات ونجاحات نوعية فى السنوات الماضية، ورغم ذلك مازالت هناك ثغرات ينبغى العمل على سدها، عبر المزيد من الجهود لإعادة الثقة الكاملة مع كل الممولين الصغار والكبار، والنزول إلى أرض الواقع؛ لإقناع صغار الموظفين فى مصلحة الضرائب بالمرونة والواقعية فى التعامل مع مجتمع الأعمال.
والأهم من كل ذلك أن تقوم بقية الوزارات والمؤسسات بدورها فى الاقتصاد القومى، بدلا من أن تكون مصلحة الضرائب هى المصدر الأساسى فقط لإيرادات الموازنة العامة للدولة.

ثـــقة وشـــراكة



عبدالصادق الشوربجى
رئيس الهيئة الوطنية للصحافة

تحفيز وتشجيع الصُنَّاع والمستثمرين، وبناء جسور الثقة، والشراكة مع مجتمع الأعمال ككل، أحد أهم الأولويات للدولة، بتوجيهات مستمرة من الرئيس عبدالفتاح السيسى، وبجهود كبيرة ومُقدرة من وزارة المالية، فى إطار مسار إصلاح اقتصادى مبشر، رغم التحديات والأزمات العالمية المتوالية.
مبادرات وتسهيلات أطلقتها الدولة، ممثلةً فى وزارة المالية وجهاتها التابعة؛ داعمةً للصُنَّاع والمستثمرين، ومشجعة لريادة الأعمال والقطاع الخاص وجذب المزيد من الاستثمارات، وتساهم جميعها فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام.
نشهد مرحلة جديدة من التعاون البنَّاء، ومد جسور الثقة والشراكة، والمساندة بين مصلحة الضرائب ومجتمع الأعمال، بإجراءات للتيسير على الممولين، وإغلاق الملفات القديمة بآليات مرنة، وتوسيع القاعدة الضريبية بتحفيز الالتزام الطوعى.
المرحلة الجديدة مبشرة للغاية بإجراءاتها وآلياتها الميسِّرة، سواءً فى تسوية المنازعات الضريبية أو التصالح فى المخالفات، فضلا عن المنظومة المتطورة للمقاصة المركزية، والتى تسمح للممولين بالتسويات الإلكترونية بين مستحقاتهم ومديونياتهم للحكومة، وهذا الأمر تحديدًا- المقاصة- طالب به ممثلو مجتمع الأعمال فى كثير من الفعَّاليات الاقتصادية.
الاستدامة والاستمرارية فى التطوير والمتابعة، أعتبرها من بين أهم ما يميز المرحلة الجديدة فى التعامل مع مجتمع الأعمال؛ خاصةً مع تعزيز دور وحدة دعم المستثمرين، والجهات المحايدة لقياس مدى رضاء الممولين عن الخدمات الضريبية وبوابة تلقى الشكاوى، إضافة إلى الأدلة الإرشادية لحقوق وواجبات المستثمرين والحوافز والتسهيلات.

بداية لنظام ضريبى كفء



«التسهيلات الضريبية» بداية جديدة لنظام ضريبى كفء وعادل وشامل يعالج الاختلالات الأساسية فى الهيكل الضريبى القائم؛ مما يسهم فى الإصلاح المالى المنشود؛ إذ تعتبر الإيرادات الضريبية من أهم العوامل المؤثرة على القدرات الاقتصادية للدولة، وذلك لما لها من تأثير واسع النطاق على أداء جميع القطاعات الفاعلة فى المجتمع.
وإضافة إلى تأثيرها على مسار الاستثمار القومى بشقيه المحلى والأجنبى، فإنها تمثل عاملا أساسيًا فى تحديد قدرة الدولة على إدارة النشاط الاقتصادى، وتحقيق الأهداف التنموية للبلاد؛ حيث توفر موارد مالية للدولة تستطيع استخدامها فى القيام بأدوارها المنوطة بها عبر الإنفاق العام.

عبدالفتاح الجبالى
رئيس مدينة الإنتاج الإعلامي

«إحنا ولاد النهارده»



مصلحة الضرائب المصرية، فى عهدها الجديد، باتت سندًا للممولين، تسهِّل عليهم، وتبسِّط لهم، وتفرد لهم جناحها، وتتفاهم معهم، وتمنحهم حزمة حوافز. المصلحة لا تكذب على الممول، ولا تتجمل شعبيًا، تغلق الملفات القديمة المزمنة، وتعفى المستحقين، وتطلق شعار «إحنا ولاد النهارده»، وتتصالح مع المتعثرين لحين مُيسَّرة، وتقف منهم موقفًا رحيمًا. رأيت فى «مبادرة التسهيلات الضريبية» عنوان «شراكة» تتسم بالوضوح والشفافية والعدالة واليقين، وكلها مفردات منهجية لحصد ثقة الممول، لم يعد الممول متهمًا حتى تثبت براءته، بل هو بريء ابتداءً وانتهاءً، مواطن يؤدى حق الدولة دون تعريض بسمعته أو تلويم ينتهى فى المحكمة.

حمدى رزق
عضو الهيئة الوطنية للصحافة

نظـــام متكـــامل



إن التسهيلات الضريبية، التى أعلنتها الحكومة، تعكس الرغبة القوية فى دعم الاقتصاد الكلى، وحل مشكلات الضرائب، بما لا يدع مجالا للشك أن الحكومة جادة فى تحسين مناخ الاستثمار، وتهيئة بيئة ملائمة لتوطين الصناعة، وتحقيق العدالة الضريبية.
إن أهم ما يميِّز تلك الحزمة هى آليات التعامل مع الاقتصاد غير الرسمى، من خلال حوافز تشجعه على الانضمام إلى المنظومة الرسمية.
ونتوقع أن تسهم تلك الحوافز فى زيادة الناتج المحلى الإجمالى لمصر؛ حيث إن الدراسات ترصد نسبًا كبيرة للاقتصاد الموازى، فالبعض يتحدث عن ٤٠ و٦٠%، وهى نسب أعلى من المعدلات العالمية.
ونؤكد أن التيسيرات الضريبية وغيرها من الاجراءات الهادفة إلى تحسين مناخ الاستثمار سوف تُظهر حجم الاقتصاد الحقيقى، مما ينعكس على باقى المؤشرات الاقتصادية.
إن التسهيلات الضريبية ستخلق نظامًا ضريبيًا متكاملا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتستهدف قطاعًا عريضًا من أصحاب المهن ممن لا تتجاوز إيراداتهم السنوية ٢٠ مليون جنيه، مما يرفع درجة الامتثال الضريبى الطوعى.

د. فخرى الفقى
رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب

فـــكر مخـــتلف

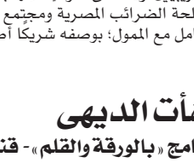


هناك جهود تستحق الثناء، جسَّدتها وزارة المالية مؤخرًا فى الحزمة الأولى للتيسيرات الضريبية، التى تستهدف توسيع القاعدة الضريبية، ودمج السوق الموازية «الاقتصاد غير الرسمى»؛ حيث ترتكز على فكر مختلف فى الإدارة الضريبية، وتستهدف فئات كان يُصعب دمجها. إن النظام الضريبى المُبسَّط، الذى يُطبق لأول مرة على أى أنشطة أو مشروعات لا تتجاوز إيراداتها ٢٠ مليون جنيه سنويًا، يسهم فى نمو هذه المشروعات، وتشجيعها على الانضمام إلى الاقتصاد الرسمى.
وتخلق هذه الحزمة مناخًا جاذبًا للاستثمار، خاصة بتزامنها مع التوسع فى تطبيق نظام الفحص بالعينة؛ ليشمل جميع الممولين بالمراكز والمأموريات الضريبية.
وتوسعت الحزمة فى نظام المقاصة لتشمل مستحقات الممولين لدى الحكومة ومديونياتهم، سواء كانت ضريبية أو غير ضريبية؛ بما يسهم فى توفير السيولة النقدية للمستثمرين، والتسهيل عليهم.
وسوف تتمتع هذه الأنشطة الصغيرة بإجراءات مُيسَّرة، بما فى ذلك الضريبة القطعية أو النسبية المبسطة، مما يساعد فى تخفيف الأعباء والالتزامات الضريبية.

مصطفى سالم
وكيل لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب

تحول جذرى فى مرحلة فارقة

يترقب المجتمع الضريبى الحزمة الثانية من التسهيلات الضريبية، آملا أن تتضمن التجاوز عن مقابل التأخير فى الضريبة الإضافية، لمن سدد أصل الضريبة، أخذا فى الاعتبار أهمية الحزمة الاولى فى توسيع مجتمع الأعمال وجذب وتشجيع الاستثمار. وتتوقف درجة استفادة المجتمع الضريبى من حزمة التسهيلات الضريبية الجديدة على دقة التطبيق فى المأموريات، ومن هنا تأتى أهمية حرص وزارة المالية على متابعة آليات تنفيذ حزمة التسهيلات الضريبية؛ لتلبية طموحات الممولين والمكلفين.



وتعكس هذه التعديلات تحولا جذريًا فى الفكر الضريبى، والعلاقة بين مصلحة الضرائب ومجتمع الأعمال؛ حيث تهدف إلى تعزيز الشفافية، وإزالة التحديات، وبناء علاقة شراكة حقيقية بين مصلحة الضرائب والمستثمرين.
إننا أمام مرحلة فارقة فى تاريخ النظام الضريبى المصرى، تتضمن إصلاحات جوهرية ستؤثر إيجابيًا على بيئة الاستثمار، ونرى أن الحكومة جادة فى إزالة التحديات أمام مجتمع الأعمال، وإعادة بناء الثقة من خلال آليات عادلة وشفافة للتعامل الضريبى.

د. عبدالرسول عبدالهادى
أستاذ المحاسبة والضرائب بجامعة طنطا
عضو مجلس إدارة «جمعية الضرائب المصرية»

«الضرائب».. شريك



تستهدف التيسيرات الضريبية مد جسور الثقة ما بين الممول ومصلحة الضرائب؛ حيث إن الثقة المتبادلة بين طرفى المنظومة الضريبية تجعل من مصلحة الضرائب شريكا أساسيًا فى توسيع النشاط التجارى والصناعى والخدمى، وهذه رسالة مهمة للمستثمرين المحليين أو الأجانب، خاصة أن مجموعة الإجراءات، تمس كثيرًا من المشكلات والتحديات، التى كانت تواجه الممولين، خلال الفترة الماضية. إن القوانين الضريبية الأخيرة أرقام ٥ و٦ و٧ لسنة ٢٠٢٥، تُقدِّم حزمة كبيرة من الحوافز والتيسيرات الضريبية، على نحو يساعد فى دمج الاقتصاد غير الرسمى، من خلال تحفيز الالتزام الطوعى بالعديد من الإعفاءات والتسهيلات، بما فى ذلك عدم المساءلة أو المحاسبة عن الفترات السابقة.

عبدالمنعم السيد
مدير مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية

ضم الاقتصاد الموازى وتسوية النزاعات.. بعيداً عن المحاكم



تقدم قوانين الحوافز والتسهيلات الضريبية حزمة من التيسيرات لمجتمع الأعمال، تسهم فى تخفيف الأعباء المالية، التى يتحملها ممولو الضرائب، وتمثل خطوة مهمة فى ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج، وتساعد فى زيادة حجم الاستثمار المحلى، وتشجِّع المستثمرين على التوسع فى الاستثمارات الحالية، وتطمئن المستثمرين بأن الدولة مستمرة فى دعمهم، وإزالة جميع العقبات والعوائق أمامهم. إن هذه التيسيرات الضريبية تسهم فى الحد من المنازعات الضريبية وتسريع تسويتها، بعيدًا عن المحاكم، وضم الاقتصاد الموازى للاقتصاد الرسمى؛ لأنها تسهم فى دخول مزيد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، خاصة بعد التغلب على المشاكل، التى تعوق نمو هذه المشروعات.

أشـــرف غراب
خبير اقتصادى

الاقتصـــاد الحر

إطلاق الحزمة الأولى من التيسيرات الضريبية يعد خطوة مهمة لدعم الاقتصاد المصرى، وتعزيز قطاع الشركات الصغيرة والشركات الناشئة، بالإضافة إلى دعم العاملين فى الاقتصاد الحر «الفرى لانسر».
هذه التيسيرات تسهم فى تخفيف الأعباء المالية عن هذه الفئات، من خلال إعفائها من بعض الضرائب، مثل ضريبة الأرباح وضريبة الدمغة، مما سيعزز من قدرتها على النمو والاستمرارية.

على الإدريسى
أستاذ الاقتصاد بمدينة الثقافة والعلوم

نقطـــة مضـــيئة

إن «التسهيلات الضريبية» الجديدة نقطة مضيئة تبعث التفاؤل فى المجتمع الضريبي؛ للقضاء على المشكلات العالقة. ونرى تلك الخطوة إيجابية، ونقف وراءها، ولكن ما يتبقى لإنجاحها هو العمل على المتابعة الجادة لتنفيذ هذه التسهيلات فى المأموريات بشكل دقيق وموحد. لقد خلقت نوعًا من الطمأنينة لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ونتوقع انطلاقة قوية لهذه المشروعات بدخولها الاقتصاد الرسمى من منطلق العدالة فى تقدير الضريبة، وفق رقم الأعمال، دون أى أعباء.

د. خالد شافعى
مدير مركز العاصمة للدراسات الاقتصادية

مساندة الأنشطة الصغيرة



إن حزمة التسهيلات الضريبية، التى أطلقتها وزارة المالية، تعتبر خطوة إيجابية على طريق بناء مجتمع ضريبى متكامل، كما أن الحوافز الجديدة وغير المسبوقة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مختلف الأنشطة، التى لا تتجاوز إيراداتها ٢٠ مليون جنيه سنويًا، تشجِّع نمو هذه الكيانات الاقتصادية، ومِن ثَمَّ الإسهام فى تعزيز القاعدة الإنتاجية والتصديرية.

د. حسن عودة
أستاذ المحاسبة الحكومية بالجامعة الألمانية بالقاهرة

هذا هو التحدى



التيسيرات الضريبية خطوة لإنهاء ملف مهم فى توقيت صعب، والتحدى الحقيقى الآن هو تنفيذها على أرض الواقع، لمد جسور الثقة والشراكة والمساندة لمجتمع الأعمال. إن العمل على تحسين السياسة المالية من خلال منظومتى الضرائب والجمارك خطوات جريئة تحسب لوزير المالية وفريق العمل، ونأمل أن نرى انعكاسًا لذلك على بيئة الاستثمار، خاصة مع التفاؤل، الذى شهدته أوساط المستثمرين مع إعلان تفاصيل هذه الحوافز المتكاملة وغير المسبوقة.

د. مصطفى بدرة أستاذ التمويل والاستثمار

بداية محمودة.. تستوجب الدعم



أبدت مصلحة الضرائب الرغبة فى تطوير نظامها، منطلقة من الواقع، بوضع نظام ضريبى متكامل يحفِّز الشركات الصغيرة والمتوسطة، ويدعم مشروعات ريادة الأعمال، ويحقق العدالة، والتعهد بتخفيف الأعباء الضريبية عن صغار الممولين، وكذلك تخفيف الأعباء عن الشركات الناشئة، والعمل على تيسير الإجراءات؛ مما يعد بداية محمودة تستوجب التأييد والدعم.

محمد غمرى الشوادفى
العميد السابق لتجارة الزقازيق

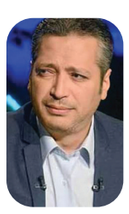
عهد جديد



وزارة المالية على عهد جديد فيما يتعلق بعلاقتها بالممولين الضريبيين، وذلك فى ضوء إعلانها بدء صفحة جديدة بين مصلحة الضرائب المصرية ومجتمع الأعمال؛ ترتكز على التعامل مع الممول؛ بوصفه شريكا أصيلا.

نشأت الديهى
برنامج «بالورقة والقلم»- قناة TEN

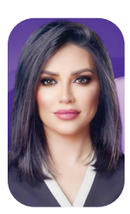
صفحة جديدة



حزمة الإصلاحات الضريبية والتسهيلات تفتح الدولة بها صفحة جديدة أمام رواد قطاع الأعمال وكبار التجار والمصنِّعين والمستثمرين، فيما يتعلق بالاقتصاد والاستثمار، والتى جاءت بعد دراسة جميع التحديات والمعوقات، التى تقف أمام تلك الفئات، خلال الفترة الماضية، ثم تذليلها وإزالتها من أجل تهيئة مناخ الاستثمار.

تامر أمين
برنامج «آخر النهار»- قناة النهار one

دفعة قوية



وجَّه الرئيس عبد الفتاح السيسى الحكومة بالتنفيذ الدقيق لحزمة التيسيرات الضريبية، التى أعدتها وزارة المالية؛ لتطوير وتبسيط المنظومة الضريبية بشكل شامل، وتحسين مستوى الخدمات المقدَّمة للمستثمرين، وهو ما أعلنه السيد وزير المالية فى الحزمة، وأكده السيد رئيس مجلس الوزراء، ووجَّه السيد الرئيس بدوره بدقة وسرعة التنفيذ.

دينا عصمت
برنامج «اليوم»- قناة dmc

خطوة جاذبة



«التسهيلات الضريبية» خطوة جاذبة لدخول عدد من المستثمرين الجدد إلى السوق المصرية، أخذًا فى الاعتبار أن النظام الضريبى المبسَّط يستهدف ضم أصحاب المشروعات الصغيرة للمنظومة الرسمية؛ بحيث يكونون قادرين على التصدير والتعامل مع الجهات الحكومية بأريحية شديدة.

الإعلامية عزة مصطفى
برنامج «الساعة ٦» قناة الحياة



حسن المستكاوى
كاتب صحفى وناقد رياضى مصرى

رؤية شجاعة وحالمة توسِّع دائرة المجتمع الضريبى

عندما عدت من الخارج عام ١٩٨٠، بعد قرابة خمس سنوات عملاً فى قطر، لأتسلم مهام مدير «ديسك» الرياضة فى مكتب جريدة «الشرق الأوسط» السعودية بالقاهرة، قبل الانتقال إلى «الأهرام»، سارعت بالتوجه إلى مأمورية الضرائب، لفتح ملف إيراد عام. وقال لى أصدقاء: «إنت رايح برجليك للضرائب.. رايح تبلغ عن نفسك؟»، فأجبت: «طوال فترة عملى لم ينظر رئيسى إلى الساعة وقت حضوري؛ لأننى لم أتأخر يومًا عن موعد بدء العمل. ومنذ عام ١٩٨٠ حتى اليوم أتعامل مع الضرائب بالمنطق نفسه، فلا أقبل أن يسألنى إنسان لماذا لم تؤد واجبك؟».
فى أيام الدراسة لم أتخلف عن أداء الواجب المدرسى، وفى ممارسة العمل المهنى لم أتخلف عن أداء واجباتى تجاه المؤسسة أو الوطن؛ حتى لا أتعرض للسؤال: «لماذا تأخرت عن واجبك؟». هل ذلك هو احترام النفس واحترام الواجب والقانون؟ هل هو الخوف من القانون؟ هل تطور الأمر إلى حب القانون؟ ربما تلك مسألة خاصة بعلاقتى بوطنى، وهى علاقة بدأت منذ الطفولة، تأثرت بتكوينى السياسى والثقافى، وأختصرها فى تعريف بسيط، وهو أننى أحب مصر «كما كانت وكما هى وكما ستكون». وبقدر ما تربيت على قيمة الوطن، وواجباتى السياسية والاجتماعية نحوه، بقدر ما امتدت تلك العلاقة إلى صورة راسخة لاحترام القانون؛ حتى لا يسألنى أحد: «لماذا تخالف أو لماذا لم تؤد واجبك؟».
الشعب المصرى العظيم له مواقفه الوطنية الصادقة، وتتجلى تلك المواقف فى الأزمات والحروب؛ فنحن من أبناء جيل صمد فى حرب ١٩٦٧، وبكينا للهزيمة، كما بكينا فرحًا بنصر أكتوبر ١٩٧٣، ولم تختلف أبدًا علاقتى بالضرائب كواجب وطنى وقانونى منذ ممارستى للعمل، فى امتداد طوعى لدورى كمواطن، يعززه الشعور بنعمة الرزق الطيب لمساندة من هو فى حاجة إلى المساعدة.
مع بداية طرح رؤية وزارة المالية لتحفيز الاستثمار وتطوير العلاقة بين الضرائب والمواطن، أساسها الثقة والشراكة، اتصل بى صديقى المحاسب المسئول عن مراجعة إقرارى السنوى، مهنئًا ومبشرًا ببداية جديدة بين المواطن والضرائب عامرة بالتسهيلات، وتخفيف الأعباء والإجراءات والمعاملات، وتقوم على الثقة، المتبادلة، وعلى تشجيع غير المسجلين ضريبيًا على التسجيل، فى إطار توسيع القاعدة الضريبية بتحفيز الالتزام الطوعى، وذلك عبر ٢٠ إجراءً تتعامل مع مسدد الضريبة كشريك حقيقى فى التنمية؛ فمصر فى أشد الحاجة إلى الصناعة والزراعة والاستثمار؛ كى تتحول إلى نمر أفريقى، وهو أمر مستحيل دون بنية تحتية متكاملة، يساهم فيها مجتمع الضرائب، من أجل التعليم الجيد، والعلاج الطبى الجيد، والخدمات الحياتية الجيدة من طرق ومواصلات وتوظيف، ليتحول البلد من عقود الاستهلاك إلى عقود الإنتاج، وهكذا قفزت اليابان وكوريا الجنوبية وأوروبا وأمريكا والهند والصين إلى النهضة بكامل أطرافها.
رسالة وزارة المالية من التيسير وبناء الثقة بين مسددى الضرائب والدولة، تقوم من خلال تلك الرؤية الجريئة والحالمة أيضًا، بمشاركة من هم خارج إطار دائرة الضرائب، بميثاق يضمن الحماية والتشجيع والتيسير على المستثمرين وأصحاب الأعمال، بجانب الطبقة المتوسطة، التى كانت فى زمن مضى طبقة واحدة، وهى فئة الموظفين، وقد أصبحت اليوم طبقة عريضة تضم ١٥ طبقة مهنية متنوعة.
حان وقت أداء الواجب نحو الوطن، ونحو أسرتك وأبنائك، ونحو أجيال قادمة سوف تذكر وتُسجل دور هذا الجيل فى تحقيق حلم نهضة الأمة المصرية.



أحمد رضوان
رئيس التحرير والرئيس التنفيذى لجريدة «حابى»

هواء جديد فى بيئة الاستثمار

ما نلمسه من مجتمع الأعمال أن هناك هواءً جديدًا يسرى فى جسد بيئة الاستثمار، عبر تحسين عدد من التشريعات والإجراءات، وطرح مجموعة من التسهيلات والحوافز، كان من بينها قانونا تسوية أوضاع بعض الممولين، وحوافز المشروعات، التى لا يتجاوز حجم أعمالها ٢٠ مليون جنيه سنويًا، وهناك جهد موازٍ- نكتفى بالإشارة إليه- يرتبط بتحسين المنظومة الجمركية.
ويصَّعب، عبر هذه الكلمات المعدودة والوقت المحدود، تقديم «تصور مُرضى» عن التطورات، التى شهدتها المنظومة الضريبية من تشريعات وإجراءات تنفيذية وجهود ميدانية، ولكن من المهم التركيز بإيجاز على عدد من النقاط، التى نراها مؤثرة فى تحقيق أكبر استفادة من السياسة الحالية، التى تستهدف إخراج المنظومة الضريبية من حقبة استنزاف الممولين، إلى حقبة الأهداف والمصالح المشتركة والمتكافئة: مهما كان التطور الرقمى، سيظل العنصر البشرى هو الأهم فى تحقيق أهداف الحوافز والتسهيلات الجديدة.
حد الاستفادة من الحوافز والبالغ ٢٠ مليون جنيه، جاذب «الآن» للاقتصاد الرسمى، بصورة أكبر من غير الرسمى، ونرى ضرورة أن يرتفع هذا الحد سنويًا بنسبة تمتص آثار التضخم، خاصة فى أوقات التضخم المفرط.
يجب التأكيد بوضوح أن الإعفاءات غير قابلة للمساس، إلا بالزيادة وليس بالنقص، وأنها بمعزل عن أى أعباء جديدة قد تظهر مستقبلا.
التوعية والزيارات المباشرة لا تقل أهمية عن الحملات غير المباشرة.
تطور عدد الممولين- وليس الحصيلة فقط- هو أهم مؤشر لقياس فاعلية الحوافز الجديدة.
أعتقد أن هذه بداية أمام المزيد والمزيد من المقترحات، والرصد العملى لنقاط القوى والضعف فى الحوافز الجديدة، فخالص الشكر على هذه الفرصة، التى سنسعى فى جريدة «حابى» للبناء عليها، عبر مناقشات أكثر عمقًا مع مجتمع الأعمال.



ثقة.. شراكة.. مساندة

وزير المالية.. فى أول لقاء مع «المؤثرين» بالسوشيال ميديا:

اخترنا مساراً مختلفاً للإصلاح الضريبى.. «ثقة وشراكة ومساندة لمجتمع الأعمال»

نعمل على بناء حالة إيجابية لدى شركائنا بحزمة التسهيلات الضريبية

منفتحون جدًا على التواصل الإعلامى بكل الوسائل «عايزين مبادرتنا تصل لكل الناس»

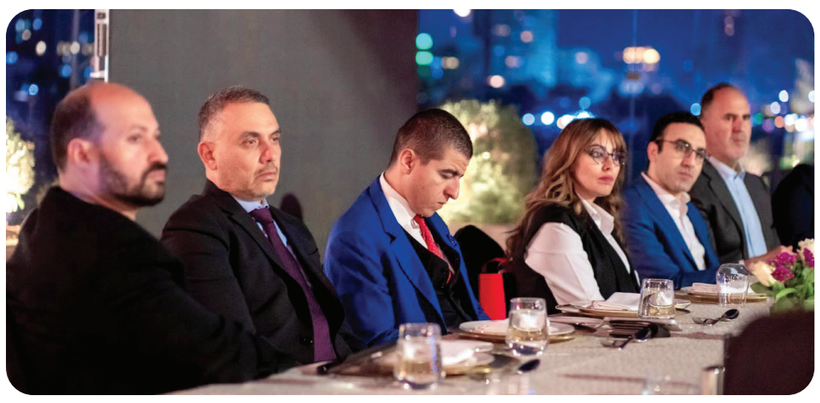
«شغلنا الشاغل» توسيع القاعدة الضريبية بتحفيز «الامتثال الطوعى» لجذب ممولين جدد

كلما ارتفع عدد الممولين.. زادت قدرتنا فى التيسير على الجميع



- قناعـــة وحـــماسة زمـلائى بالضـــرائب.. تعطى «أمل النجاح» لمبادرتنا مع شركائنا من الممولين
- بلدنا واقتصادنا يحتاج تكاتف جهودنا جميعًا.. وللإعلام دور مؤثر جدًا فى بناء الوعى الضريبى





أكد أحمد كجوك، وزير المالية، أننا اخترنا مسارًا مختلفًا للإصلاح الضريبى.. «ثقة وشراكة ومساندة لمجتمع الأعمال»، ونعمل على بناء حالة إيجابية لدى شركائنا بحزمة التسهيلات الضريبية، لافتًا إلى أننا منفتحون جدًا على التواصل الإعلامى بكل الوسائل، قائلا: «عايزين مبادرتنا تصل لكل الناس».

أضاف كجوك، فى أول لقاء مع «المؤثرين» بالسوشيال ميديا، الذى نظمته وحدة التواصل الاجتماعى بوزارة المالية برئاسة بسرا القماح، أن «شغلنا الشاغل» توسيع القاعدة الضريبية بتحفيز «الامتثال الطوعى» لجذب ممولين جدد، أخذًا فى الاعتبار أنه كلما ارتفع عدد الممولين، زادت قدرتنا فى التيسير على الجميع.

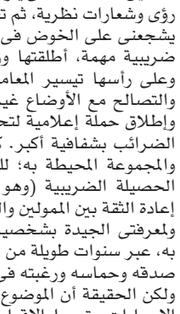
قال كجوك: «إن قناعة وحماسة زملائى بالضرائب.. تعطى أمل النجاح لمبادرتنا مع شركائنا من الممولين»، موضحًا أن بلدنا واقتصادنا يحتاج تكاتف جهودنا جميعًا، وأن للإعلام دورًا مؤثرًا جدًا فى بناء الوعى الضريبى.

أعرب المؤثرون بالسوشيال ميديا، المشاركون فى هذا اللقاء، عن شكرهم وتقديرهم لوزير المالية.. قائلين: «إن الوزير استمع إلينا، وأجاب عن تساؤلاتنا؛ حتى فهمنا فلسفة المسار الضريبى الجديد، وسنقدّم شرحًا وافيًا لرواد السوشيال ميديا حول الصورة، التى بدأت تتغير فى الضرائب».

حضر اللقاء د. محمد فريد رئيس هيئة الرقابة المالية، وياسر صبحى نائب الوزير للسياسات المالية، وشريف الكيلانى نائب الوزير للسياسات الضريبية، ورامى يوسف مساعد الوزير للسياسات الضريبية، ورشا عبدالعال رئيس مصلحة الضرائب المصرية.

«المؤثرون»: شكرًا للوزير.. استمع إلينا وأجاب عن تساؤلاتنا حتى فَهِمنا فلسفة المسار الضريبى الجديد

سنقدم شرحًا وافيًا لرواد «السوشيال ميديا» حول الصورة «التى بدأت تتغير فى الضرائب»



د. زياد بهاء الدين
نائب رئيس الوزراء الأسبق

الضرائب أساس الإدارة الاقتصادية.. ولكن ماذا نعلم عنها؟

كل ما نتحدث عنه فى شئون الاقتصاد له أساس ضريبى: تحفيز الاستثمار، العدالة الاجتماعية، العدالة الجغرافية، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، الصحة، التعليم، الفن والثقافة، كل هذه القضايا الكبرى تجد تعبيرها العملى فى السياسة الضريبية للبلد، وما تعبر عنه من اختيارات وانحيازات، واعية أو ضمنية.

وسأضرب مثالين على ذلك: الأول فى الاستثمار؛ إذ مهما كان حماس الدولة، ورغبتها فى زيادة الاستثمار، فإن الواقع الضريبى، وما إذا كان مشجعًا للإنتاج والتشغيل والمخاطرة، أم معاقبًا لها، هو الذى يجعل المناخ مرحبًا بالمستثمرين أو طاردًا لهم، والمثال الثانى يتعلق بقضية أشد صعوبة، وهى العدالة الاجتماعية؛ حيث لا يكفى الاعتماد على زيادة الإنفاق الاجتماعى لتضييق الفجوة الكبيرة فى المجتمع؛ لأن الدعم والمنح والمعونات تستهدف الحد من آثار الفقر، ولكنها لا تمنح فرصة الخروج منه، بل يجب أن تصاحبها سياسة ضريبية وسياسة إنفاق عام، تسعيان إلى تحقيق الحراك الاجتماعى المطلوب.

لهذا فإن السياسة الضريبية- وما يرتبط بها من إنفاق عام- هى المدخل السليم لمناقشة الإدارة الاقتصادية، وما إذا كانت تسعى لتحقيق الأهداف، التى يتوافق عليها المجتمع، أم أنها تقدم للناس رؤى وشعارات نظرية، ثم تنتهى بنتائج مختلفة تمامًا.

يشجعنى على الخوض فى هذا الموضوع ما أتابعه من مبادرات ضريبية مهمة، أطلقتها وزارة المالية خلال الأسابيع الأخيرة، وعلى رأسها تيسير المعاملة الضريبية للمشروعات الصغيرة، والتصالح مع الأوضاع غير المقننة، وتسهيل تقديم الإقرارات، وإطلاق حملة إعلامية لتحفيز الناس على التعامل مع مصلحة الضرائب بشفافية أكبر. كما أتابع اهتمام السيد وزير المالية والمجموعة المحيطة به؛ للتأكيد أن الهدف ليس مجرد زيادة الحصيلة الضريبية (وهو هدف مشروع تمامًا)، وإنما أيضًا إعادة الثقة بين الممولين والدولة.

ولمعرفتى الجيدة بشخصية وكفاءة الوزير والمجموعة المحيطة به، عبر سنوات طويلة من العمل الحكومى، فإن عندى يقينًا فى صدقه وحماسه ورغبته فى بناء هذه الثقة.

ولكن الحقيقة أن الموضوع «كبير جدًا»، وأكبر بكثير من تيسير الإجراءات، وتسهيل الإقرارات، بل وراءه تراث هائل وعقود، وربما قرون، من التوجس والملاحقة من جهة، ومن التهرب والتستر من جهة أخرى، إلى حد أننى لا أظن أن تعبير «إعادة الثقة» فى محله؛ لأنها ثقة لا أتصور أنها كانت موجودة ثم ضاعت، وهذا ما يجعل مهمة بناء الثقة، التى يستهدفها السيد الوزير أكثر صعوبة وتعقيدًا، وما يجعلها جديرة بالاحترام والتشجيع.

أسمحوا لى إذا أن أستغل هذه المساحة الصحفية المحدودة؛ لفتح باب للحوار حول موضوع السياسة الضريبية والإنفاق العام. وغرضى ليس القفز إلى نتائج مسبقة وآراء جاهزة، بل البدء بتوفير المعلومات الأساسية حول هذا الموضوع، الذى قد يبدو لغير المتخصصين «مغارة سرية» مغلقة على مَن يملكون مفاتيحها ويعلمون طلاسمها، ولكنه فى الحقيقة بسيط؛ لأنه يتعلق بما ندفعه نحن المواطنين للدولة، وما نحصل عليه من مقابل.

فلنبدأ إذًا هذه الرحلة معًا.. وسأتناول الأسبوع المقبل وصفًا لموارد الدولة الضريبية.

وكل عام وأنتم بخير.

نقلاً عن المصرى اليوم بتاريخ ٣ أبريل ٢٠٢٥

شريف الكيلانى.. نائب الوزير للسياسات الضريبية:

رؤيـــة جـديدة للتطـــوير الضـــريبى فى مســـار الإصـــلاح الاقتصـــادى

- نسعى بكل جدية إلى تحويل حزمة «التسهيلات».. لواقع ضريبى ملموس
- تقييم الأداء الضريبى بمدى رضاء الممولين عن الخدمات المقدَّمة بالمراكز والمأموريات



أكد شريف الكيلانى، نائب وزير المالية للسياسات الضريبية، أن الحزمة الأولى للتسهيلات والحوافز الضريبية تعكس رؤية جديدة للتطوير الضريبى فى مسار الإصلاح الاقتصادى، لافتًا إلى أن الهدف الرئيسى من هذه الحزمة هو مد جسور الثقة مع الممولين؛ بما يسهم فى رفع معدلات «الامتثال الطوعى»، وجذب ممولين جدد، على نحو يسهم فى دمج الاقتصاد غير الرسمى، وبيان الحجم الحقيقى للاقتصاد المصرى، الذى يتسم بأنه كبير ومتنوع.

أضاف أننا نسعى مع زملائنا من العاملين بالضرائب لتحويل «حزمة التسهيلات» لواقع ضريبى ملموس بكل المأموريات والمراكز الضريبية، خاصة بعد أن دخلت قوانين الحوافز والتيسيرات الضريبية حيز التنفيذ، وصدرت القواعد والقرارات التنفيذية، وشهدنا إقبالًا ملموسًا على الاستفادة بهذا المسار الضريبى المتطور، الذى يعتمد على التبسيط والتيسير والتحفيز، فى إطار من الشراكة الحقيقية والمساندة الفعَّالة لمجتمع الأعمال.

قال إنه يتم تقييم الأداء الضريبى بمدى رضاء الممولين عن الخدمات المقدَّمة بالمراكز والمأموريات الضريبية، معربًا عن تفاؤله بما تم رصده من تفاعل إيجابى لزملائنا وشركائنا، الذى يشجعنا على استكمال ما بدأناه فى مسار الإصلاح الضريبى.

أشار إلى أن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية تستهدف دعم أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وتشجيع ضمهم للاقتصاد الرسمي؛ حتى يصبحوا عناصر فاعلة وقادرة على التطور والنمو.

باتريك فيتزباتريك
المؤسس المشارك ورئيس تحرير مجلة «إنتربرايز»

سياسات مستقرة وفرص متكافئة

تتواءم الإصلاحات الضريبية، التى قامت بها وزارة المالية مؤخرًا، بشكل كبير مع ما يبحث عنه مجتمع الأعمال، وما كان يطالب به طوال الـ ٢٥ عامًا تقريبًا، التى قضيتها فى تغطية الشأن الاقتصادى فى هذا البلد الرائع. تحتاج الشركات إلى أمرين أكثر من أى شىء آخر لكى تزدهر، وهما: استقرار السياسات وتكافؤ الفرص.

إن توجه وزارة المالية إلى توسيع القاعدة الضريبية، من خلال تسهيل دخول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى النظام الرسمى، وبإجراءات مُيسَّرة، هو تغيير كنا نتطلع إليه منذ عقود. الشركات الصغيرة والمتوسطة اليوم ستكون هى الشركات الوطنية المتوسطة والعملاقة فى المستقبل، وتحويل مالكيها إلى دافعى ضرائب منتظمين الآن ليس مفيدًا لخزينة الدولة فحسب، بل يضمن لنا جميعًا التنافس على الأساس نفسه، وهو أمر جيد للأفراد أيضًا.

إن نهج الوزارة الشامل والناضج لحل النزاعات الضريبية هو موضع ترحيب شديد، مثلما كان الأمر مع نظام الفاتورة الإلكترونية، الذى يضمن أن الجميع يخضعون للقواعد نفسها؛ فأنا أدفع الضرائب وأريد أن أطمئن أن من أشترى منهم يدفعون ضرائبهم أيضًا. حققت الوزارة الاستقرار بشكل فعال فى معظم معدلات الضرائب، وكان التغيير الأبرز هو التوجه الذكى نحو احتساب المساهمة التكافلية على صافى الربح، بدلًا من الإيرادات؛ فتخفيضات الضرائب هى دائمًا موضع ترحيب. ماذا يمكننا أن نطلب أكثر من ذلك؟ ستكون العودة إلى عمليات التفتيش الضريبى على عينات عشوائية موضع ترحيب أيضًا، وكذلك الأمر بالنسبة للتدريب الإضافى والاحترافى لمفتشى الضرائب، وبينما تعد الحوافز الخاصة بكل قطاع للصناعات ذات الأولوية، مثل الإسكان والرعاية الصحية والتعليم والسياحة، أمرًا رائعًا، ونأمل، مع مرور الوقت، أن يتسع الأمر ليشمل «قطاعات المستقبل»، مثل الشركات، التى تدير مراكز القدرات العالمية؛ حيث إن مراكز القدرات العالمية تمثل لبلدنا فرصة لزيادة الصادرات المقوَّمة بالعملات الأجنبية بشكل أسرع بكثير من التصنيع. نود أيضًا أن تفكر الوزارة فى كيفية التعامل العادل مع المشترين المصريين للخدمات التكنولوجية من عمالقة التكنولوجيا العالميين، والذين يخضع الكثير منهم لضريبة مقطوعة بنسبة ٢٠ %، والتى تؤثر بشكل غير متناسب على الشركات الصغيرة.

